آستان قدس

کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

ناقص الاخر

نام کتاب کشف الحقایق المحمدیه

مؤلف متن غیاث الدین منصور دشتکی شیرازی محشی

شارح　　مترجم

تاریخ تحریر　　نوع خط نسخ　　تعداد سطر ۲۱

موضوع حکمت　　زبان عربی　　عدد اوراق ۲۳

طول ۱۸/۵　عرض ۱۱　شمارهٔ عمومی ۳۳۳۹۳

وقفی / خریداری فاضلخان

تاریخ وقف ۱۰۶۸ ق　　نام کاتب

ملاحظات این نسخه و شماره ۴۴۳۹۵ یک رساله هستند

و این نسخه آخرش ۱۱۰۶ است که لازم بود جا بشود

دفتر اموال اصلاح گردد　العبد نوری نیا

من قبيل الذوات وبعضها من قبيل الاعراض الغير القارة

فكيف يقوم به سبحانه ولنذكر في هذا المقام كلام الصوفية

ليتضح ما هو الحق ان شاء الله تعالى قال الامام حجة الاسلام

رحمه الله تعالى الكلام على قدر من احد بما يطلق في حق الباري والكلام

في حق الآدميين اما الكلام الذي ينسب الى الباري فهو صفة

من صفات الربوبية فلا تشابه بين صفات الباري تعالى

وصفات الآدميين فان صفات الآدميين زائدة على ذواتهم

ليتكثر وحدتهم ويتقوم انيتهم بتلك الصفات ويتعين حدودهم

ورسومهم بها وصفة الباري لا تحد ذاته ولا ترسمه فليست اذن اشياء

زائدة على العلم الذي هو حقيقته سبحانه وتعالى ومن اراد ان يعد صفات

الباري فقد اخطأ فالواجب على العاقل ان يتأمل ويعلم ان صفات

الباري لا تتعدد ولا تنفصل بعضها عن بعض الا في مراتب العبارات

وموارد الاشارات واذا اضيف علمه الى رؤية ضمير الخلق يسمى

بصيرا واذا افاض من مكنونات علمه على قلب احد من الناس الاسرار المكنونة

الالهية ودقائق جبروت ربوبيته يسمى متكلما فليس بعضه آلة

السمع وبعضه آلة البصر وبعضه آلة الكلام فاذن كلام الباري تعالى

ليس شيئا سوى افادته مكنونات علمه على من يريد اكرامه كما قال تعالى

فلما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه يعني شرفه الله تعالى بتقريبه وقربه

بقدسه واجلسه على بساط انسه وشافهه بجلائل صفاته وكلمه بعلمه تعالى

ذاته كما شاء ان يتكلم وكما اراد ان يسمع وفي الفتوحات المكية قدس

من قبيل الذوات وبعضها من قبيل الاعراض انتهى الغرض

فكيف يقوم به سبحانه ولنذكر في هذا المقام كلام الصوفية

ليتضح ما هو الحق ان الله تعالى قال الامام حجة الاسلام

رحمه الله تعالى الكلام على ضربين احدهما يطلق في حق الباري والثاني

في حق الادميين اما الكلام الذي ينسب الى الباري فهو

من صفات الربوبية فلا تشابه بين صفات الباري تعالى

وصفات الادميين فان صفات الادميين زائدة على ذواتهم

ليتكثر وحدتهم وتتقوم انيتهم بتلك الصفات وتتعين حدودهم

ورسومهم بها وصفة الباري لا تحد ذاته ولا ترسمه فليست اذن اشياء

زائدة على العلم الذي هو حقيقته كصفة تعالى ومن اراد ان يعد صفات

الباري فقد اخطأ فالواجب على العاقل ان يتبارك ويعلم ان صفات

الباري لا تتعدد ولا ينفصل بعضها عن بعض الا في مراتب العبارات

وموارد الاشارات واذا اضيف علمه الى الرؤية سمي الحق

بصيرا واذا افاض من مكنونات علمه على قلب احد من الناس الاسرار المكنونة

الالهية ودقائق جبروت ربوبيته سمي متكلما فليس بعضه الة

السمع وبعضه الة البصر وبعضه الة الكلام فاذن كلام الباري تعالى

ليس شيئا سوى افادته مكنونات علمه على من يريد اكرامه كما قال تعالى

فلما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه شرفه الله تعالى بتقريبه وقربه من

بقدسه واجلسه على بساط انسه وشافهه باجل صفاته وكلمه تعالى

ذاته كما شاء تكلم وكما اراد سمع وفي الفتوحات المكية قدس سره

ان استماع دعوة المضطرين يسمى سميعا واذا اضيف علمه

يتكلم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا غياث المستغيثين ان لك كشف الحقايق والاطلاع على بدايع الافكار والدقايق ادرنا
لنيل النجاة والشفاء عيون حكمتك وازدنا غاية السعادة العظمى في كمال معرفتك جردنا بشوق
جمالك عن اغشية جلالك واحجبنا بشهود تجلى عن غواشي الايك انك قريب وحسبك الادلة
ومع شهادة الكل بك لا تستشهد عليك وانت على كل شيء شهيد صل على خير الورى سيد العالمين
صدر الدين محمد ... في رسالة اثبات الواجب ومنتهى المناهج وينبوع المطالب لا زال ناصر شريعته
منصورا ولواء دينه بالنصر منشورا فان العبد الآئب بمولاه الآيس عما سواه المستغيث
الى الله غياث المنصور منصور الحسيني حسن الله حاله واتم آماله وكشف له حقايق الالهية بالهيولى لعذب
في المقال عن قال ان العلوم اقوم سبيل واهم مارب والآداب هدى سبيل وارفع مطلب وعلا
وان للآداب ادوية وشفاء وللعلوم الحقيقية شواهق وبهضايا الارواح الذي لا تقع فيها
هي السحاب الذي امطر وابل الحكم العلية البالغة والنعم البينة الالهية السابغة فاصبحت اراضي
القلوب بها ذات ربيع ناظر ونور زاهر وهو الربيع سولع به الارواح لا الرياح والنور الذي
به الانس لا الاغصان فانه نسيم اعتدال هواه حياة الجنان لا الجنان ويتنفس صبح كماله
الرحمن لا بعا بيس الورد ... وما هو الا تيض مرفاح ... الكل بافاضته بذوارف المعارف
سبحانه واطلق في ارم الابانة ... واستوى على العالمين فرايد جواهر العلوم والعلى على ... وهو
الحضرة العلية النبية القدسية والسدة السنية الزكية الفيلسوفية ابونا وسيدنا ابو الاباء وسيد
اعاظم العلماء فانه لما راى صيغة البدو والاعادة وكيفية امر البداء والنهاية مع ابتناء تصديق
الايمان على مواطن ثبوتها وقرارها ومواقع اطمينانها واسرارها يا كثير فيه افهام البشر انظارها
وندخص في خيال غرها اقدام العقول واراءها وارشدنا الى هذا الباب ما بلغ كتابي فالتمس منى
بعض الاحباب من ارباب الالباب ان اكشف ستر شرح واوضح سرايره فانه بحر التعبارات م

اخر ظاهرة هذا اما الاول فلان كون صفة الحق الحق هي عين ذاته صفة للعبد ممتنع سواء احدث
ذلك بعد ان لم يكن او كان الامر كذلك واما كسبي الاول واما الثاني فلكمال امه تعالى الصفة على
الموصوف بالزمان وكون الحق حادثا تعالى عن ذلك علوا كبيرا على ان ذكر الصيرورة يغير صدورها
ثم المتقدمات الثبوتية المذكورة لا تقيد فان المستعد في الاول ان المانع الذي يتوهم من قبل بقاء
لا لانه من قبل الرائي لا في قبلها ولا يدل صلاح ان صفة الحق بعينها صفة العبد مما ادعاه
واما الثالث فلانه لما رأى الحادث في معرض الفناء والزوال سموها حيانا ودونه والآلفاظ
اليها ما ينافي كمال معرفة الحق لا انه يحكمون بانتفاء الحوادث ولو كان كذلك لكان فصارى الامر
اعتقادا عن الواقع على ان الكلام في الحقايق العلمية ولا دخل فيها للنعوت الثبوتية ومنها ايضا
ان اراد ما لشؤون والاعتبارات فيقيد الصادر عن الواقع في معرض الزوال والفناء الى فقاده
عن نظر العارف فلعنه عند الوجه القائم اما الحضرة الاحدية فلا يلزم من ذلك بعاره في الاول كما
ادعاه وان اراد انتفاء الذي في نفس الامر فلعوفان لا يقولوا بذلك قال المحقق ان ارادوهم من المثنوية
الفارسية ها صبغة الله جنت زنك خم او ... يكى مى كردد در وقيضون دران او فتد كويس خم
از طرب كوبد منم خم لا تلم ابن منم خم صعدا ناهى كعنك ... رنك آتش دارد اما اهن است
جو بكم اهن كه شد چون نكار ... بي ابا الفارسية لا وشيء زمان ثم لما كان هذه النسبة وان كان
نوعا من وجه فهو تبعيد لكون الاثنينية في الممثل اشد منها في المثال عقب بقوله قطع الشبه
جه آهن جه لبت بند ... د ... تشبيه ... را محكم و ... ومنها ان قوله لا يبعد صاحب التوجيه ثم لا ادليس
في الكلام المذكور ما ينافي الشرع وهو قابل لان يوجه بوجه لا يخالفهم فصحيح توجيه يوجه يخالف
الشرع والعقل لكان رجوع الكلام الى الموجه لا الى القايل فان الانصاف انهم من تلك الارادات
لا يرد عليه فانه منتحل ... فانه لا يعرف ما يتكلم ... فما لك ... كذلك ... يسأل
بهولاء الاعلام البراء من الاثم ما ينافي الشرع والعقل واما ما نقله عن الصوفية من حصر الوجود
في الواحد انما ... ان الامر كذلك في الواقع والكثرة المحسوسة اعتبار محض لا اثر لها ولا اثر

لها في نفس الامر واما بتوسط علوم اعدادية لوجود الملكات لانها في عرضة الزوال ومعرض الاختلال
والاكلال واما نظراً الى ان للموجودات جهة وحدة لا تنافي الكثرة المحسوسة ولا الاحكام الشرعية المانوسة
لا يهتدي اليها الا نزر ذو حظ من الوقار وواحد بعد واحد من الاذكياء الاذكى والاول نظراً الى ما علله عنه
من العقل لا كلام في ذلك ومن اجل الذهاب الى ان الموجود ذوات كثيرة والكل [illegible] مجموع والتم
لو ارادوا ذلك لم يصرح اهل التحقيق ببقاء الاشياء وعدم اتحاد الكثرة لكنهم صرحوا كما مر والتباين ظاهر
به ودرك لا كيف الى ما حكموا به من المجاهدات والمكاشفات والتالي يستدعي بطلان المقدم تماماً وازدادوا [illegible]
كه بهر كس نتوان اميد داشت كه عنقا شود شكار ثم العجب العجاب الذي يبهر الالباب ان هذا الفاضل
الفاضل العادل عدل عما حكم به عقله الذكي اعتماداً على شبهة ما توهم من ظواهر بعض الاقاويل
التي توهم منقولة الى من ارتكب المجاهدات والرياضات ويسمي قصة بلعم ابن باعور وان الشيطان معهم
على انا نقول من اين علمت تصميم العلماء بعد اتقان العلوم والرياضات وزيادة التجريدات والمجاهدات على
ما لم يؤيده العقل وهل الكلام الا في هذا التصميم وكيف يصمم العقلاء على خلاف ما يشهد به بديهة العقل
المنور بنور النبوة حاشاهم عن ذلك بل هم يلوحون الى المعاني الوضعية الرشيقة والحقوقية التي صدر ان
عن الوصول اليها يحملون رموزهم على ظواهرها ويوجهونها على ما يأتلون فيها ولعلهم [illegible] ولو انه امكن
هذا [illegible] من العادل عن توجيه كلامهم التأويل على خلاف الشرع والعقل والمراد [illegible] الايراد
ولقد نطق بالحق حيث قال للحروب رجال وللثريد رجال فانه بجلالة شأنه وعلو كعبه ومكانه
مشهور معروف بحرص على الثريد وكل ميسر لما خلق له ومن يريد توضيح الكلام في المرام ما ذكرناه في حاشيتنا
على مبحث مقامات العارفين من الاشارات المبحث الرابع بعد كشف ما حققناه لا كون حقيقة قوله ادرك
حقائق العقلاء المطلب الثالث فقد من العقلاء المذكورة في العلوم الحقيقية ان السعادة القابلة
المبدء يتوقف على مناسبة بينهما وكثيرا ما يستعمل الحكماء كثيرا منها انهم قالوا في المزاج ان انكسار
الكيفيات المتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية يوجب ان يكون لها نسبة الى مبدئها
الواحد بنسبتها يستحق لان يفيض عليه الممتزج صورته وكلما كان المزاج اعدل الى الوحدة الحقيقية اميل

كانت

كانت اليه التي يفيض عليها بمبدئها اشبه ومنها قولهم ان النفوس الفلكية تستخرج بسبب حركاتها الاوضاع
الممكنة من القوة الى الفعل فتحصل لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادي العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه
فيفيض عليها من تلك الكمالات اللائقة بها الى غير ذلك من المواضع ولهما مثل في المواد الجزئية [illegible] المعلم
والمتعلم ولما كانت النفوس الانسانية منغمسة في العلائق البدنية مكدرة بالكدورات الطبيعية وذات النقص
غراسه في عادة البراءة عنها لا جرم وجب الاستعانة في افاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذا
جهتي التجرد والتعلق حتى يقبل النفس الفيض من تلك الجهة الروحانية وهي غير بعيدة اليه ولذلك وقع التوسل
في استحصال الكمالات العلمية والعملية الى المؤيد بالرياستين مالك ازمة الامور في الجهتين بافضل الوسائل
اعني الصلوة واقول فيه ما فيه ثم اقول يمكن ان يوجه ايراد الصلوة في فواتح الكتب لوجوه اخر
مما يتصل منها ما اشرت اليه الذي صالح لطايف الاشارات وحاصله ان التوجه بالبصيرة الى المواجهة
النفس بمنزلة مرآة مستنيرة من الشمس لينعكس صورتها منها اليه ومن تحصيل الى معنى التي صلع بمنزلة مرآة
يستنير بمقابلة المنور بل بمنزلة القمر في السعة القراقية يستنير بنور الشمس ولا يخفى على البصير انه اذا قوبل بمرآة واحدة
مرايا متعددة مقابلة لوجه الشمس تضاعف لها انوار كثيرة وفي هذا اشارات لطيفة الى مطالب نفيسة لها
ونقطة كحقيقة السعادة على ما يليق بمذاق ارباب الحقيقة ومنها ما اشرت اليه وهو ان من السنن السنية والسير
المرضية ايراد دعاء المعلم في صدر كل تعليم وتعلم وصاحب الشريعة [illegible] معلم في المبادي الحقيقية فان
مباديها ماخوذة منه هذه رسالة في اثبات الباري وحصة بهذا الاسم اشعاراً بان اللازم من الدليل
ثبوته بهذا الوجه فان افتقار كل ممكن الى علة يستلزم خالقاً موجداً له الا هو الباري وبيان صفاته
الحسنى الايقية وكيفية مشتملة على براهين دقيقة لم يسبق اليها نفوس الاذكياء جلها بل كلها مما
اختص بها مؤلفها ومعان مولفة رشيقة يطمئن بها قلوب العرفاء مما لا تجد في كلام غيره الا مسئلا منظومة
على ما يدل عليه الحقائق الالهية مما ادركته بقوة نفس القدسية محتوية على ما يقدمه الطالب عن المصادر الخفية
من النكت الدقيقة التي استنبطها ببركة الذكية الكريمة جامعة بين وجازة المنطقية وجلالة المرتبة كان بتحقيق
الحقائق والخروج عن المضايق يعرف ان الرجال لا بكثرة القيل [illegible] جعلها جامعاً بل مبدعاً لها

ولطافة ومتانة مبانيه ورشاقة معانيه مما لا يطلع على محاسنه الا واحد بعد واحد ولا يهتدي الى
دقايقه الا وارد بعد وارد وما النظر الا على ظواهر الالفاظ لقصور النظر عن موضع الملاحظة فرخصة جاءتنا في
عن عذاري الكلام صحو ربما تحبس دقايق لا يوجد في القرون نظايرها مشرقا بلوامع تمام اشراقه كما في
الشمس باظلال الخفاش وسعوه من لمعات بارقيها وقفة العدو كالفراش ثم اني سمعت بشرح هذا الكتاب
الحقايق المحمدية كالرسالة تسميها بالحقايق المحمدية وما انا افيض في الكلام متوكلا على العزيز العلام مقررا
اولا لشرح الصدر من الله ما ينشرح به الصدر فنقول الحق الحقيق بالتصديق على ما يشتمل عليك التحقيق
ان محقق كل شيء وجاعله وموجد كل امر وفاعله هو الذي سبحانه فانه هو الخالق الفاعل مطلقا
والسوابق حاملة علىا انما هي الات وروابط ووسايط كل منها كلام كلمة عبارت والعلة لافادة
معنى هو اثر اسم من اسمايه الى كل منها مصدر فعل من افعاله وليس لغيره ما ترتب عليه الا الفيض اسم فكل
اثر لم يعرف منه في الامر الاعلى الظاهر فمن قصر فهم نظره بسبب اثره الى العلة العادية والاسباب الظاهرة
واما من علم الامر واضح قال الله لا اله الا هو له الاسماء الحسنى اثباتا وتحقيقا للروابط دفعا
لاستقلال الوسايط وبما حررناه ايضا وقررناه يتحقق حقيقة كلمة التوحيد ويتبين حقيقتها وان اضطر
كلمة الكلمة وتبين بعين ما صدر ووجه بتقديم وشدة تشابك ورابطة وتعانقه بقوله منه الابتداء
اليه الرجعى ولا يخفى ان كلا منها يعتبر تارة بالقياس الى الممكنات كلها واخرى بالقياس الى
كل منها وفيه على الاول اشارة الى دايرة الوجود المشتملة على قوسي النزول والصعود وتوضيحه
ان مراتب الوجود نازلة من الاشرف الاعلى الى الاخس الادنى حتى ينتهي الى الهيولى الاولى التي للعناصر
كلها ثم اخذ منها صاعدة الى المبدء الذي فارقها في القوس الاول النزولي كل مرتبة وكل سابقة فوق
الاخرى الصعودي بعكس المبدء الاول كانه بداية المراتب في الشرف والكمال فهو نهايتها
وفوقها في تمام الحسن وكمال الجمال فهو الاول الذي ليس قبله شيء والاخر الذي ليس بعده شيء
الكل ونظامه وترتيب الدور المسلسل وانتظامه واما على الثاني فالاول منها شارع الى الايجاد

ومحققها ومظهرها ومقررها وهو العالم الكبير الشهير بصدر الحكماء وهو سمي النبي صلى الله عليه وآله وكنيته ابو المعالي ولقبه صدر الدين
ولقب بعد حين بصدر الحقيقة وهذا انقطع عن النفس في صدر كتبه في العلوم الحقيقية ثم يضيف بالحسيني
لانه ينتهي نسبا وشبها الى الحسين بن علي عليهما السلام وكونه تابعا له في كونه على الحق بالكلية شاهدا
شهيدا وما يشهد بذلك شهادته الشراريه رحمه الله بعد شنايه بمجلس كمال وحدي ذي مجبول بالاستقامة
والانصاف مجتنب عن البغي والاعتساف مولع على كسب المعالي طالب للتخلص عن المضايق ومن الله
ثم ان يعتق مكنه لان ينتفعوا بها وان يحفظها من غير اهلها الذي رتب فصول الى مولفها بايراد
ما لا يرد عليها وفيها فصول اثنا عشر وخاتمة ولعل الحقها بها تتمة الفصول تتميما للاصول الفصل
الاول في اثباته تعالى اي ثبوته وتقرير دليل وجوده بان يثبت ان في الموجودات ما هو واجب
بالذات وفي الوقار من جعل ذلك بينا غنيا عن البيان واحال في هذا المطلب فانه الرمان والعلم
ضروري يعرفه اهله فيما لا يبدو بد ذكره وما اصاب من فسر ذلك من اصحاب العلوم الرسمية فقال وجود
الواجب لكثرة دلايله وظهورها صار بمنزلة البين والغنى عن البيان مبالغة في هذا المعنى الرمان
بالجملة هو المعتمد للتعين وفيه الاستدلال من العالم اليه والواجب تعالى شانه منزه عن العلل
علية برهان فانه ضعيف لا يكون اولى من التكلف وما في خره من التعسف فان الرمان على ما اطلق عليه ارباب
الميزان شامل للان والثم واقامة اليقين مشترك بينهما وما قيل من ان اليقين انما يستفاد من الثم غير صحيح على
اطلاقه فان اليقين فيما يستند على ما قيل انما يحصل من جهة السبب لا مطلقا بل اليقين عنه قد يحصل بغيره وكثير
من الدلايل المثبتة لوجوده تعالى يقتصر فيه جميع ما يجري على الرمان من التعليل والتشبيه وذلك على
وجه اخر وسنشير اليه انشاء الله تعالى وممن من اهل النظر قال في بيان ذلك ان قولنا الواجب موجود قضية ولا يصح
لان يكون مستثنى على من العلوم النظرية اذ مرجعه في الحقيقة الى قولنا ما يكون موجودا بالنظر الى ذاته موجود وهذا في
ظاهر الا انه قيل ان الموضوع هو الواجب بعنوان الحقيقة ففيه مدفوع وما يورد لتوجيهه ثم لما قررنا وحققنا
اول رياض الرضوان في ان الموجود هو الموضوع وامثال تلك الامثلة على ما جرى عليه كلام اهل الحكمة والكلام
راجعة تقسيم فقولنا الواجب موجود والممكن موجود بمنزلة قولنا الموجود اما واجب او ممكن في صحة الحصر والتقسيم

كتاب رياض الرضوان

برهان

وظهور التعين له [illegible] دره موله ره العارم في اشتت الى الله احواله

فظهور التعين والثاني الموارد لك واستمراره مدة لا يعتد بها والثالث الذي يترتب على العشق

الذاتي جميع الذرارى فى الاتصال التام المستتبع لزوال التعين والعود الى الفطرة الاولى ثم لما كان

السعادة العظمى هى كمال الوصول الى تلك المرتبة العليا وكان حصول ذلك بكمالها بتوسط نبينا صلى الله

عليه وآله وسلم عقب ذلك بسؤال الصلوة عليه وعقبه بتمنى الوصول اليه كمعنى وتوترا فقال رضى الله عنه وارضاه

وبلغ الى ما شيده وتممه نسأل ان يضع على من هداه الى صلاح الدنيا وفلاح العقبى لا كفى ما سبق هدا

لما حرزناه وقررناه آنفا ونبتهل الى الله في ان يبلغنا الى درك امنى وجدان صفاته العليا وقد

ما فيه والناظر فيه تكميه ما صنفناه هذا ولا بأس بتوشيح هذا الصدر لمزيد الصدر بنوادر مما كيد فرائد

ينتفع بها فى مطالب شتى موردا اما اريد ايراده فى مباحث تشتمل عليها مطالب المطلب الاول كل من

الشكر والحمد اما لغوى او عرفى فهو اول الثاني بالوصف الجميل على جهة التعظيم والتبجيل والثاني بالفعل

المنبئ عن تعظيم المنعم لانعامه والاول الاول هو الثاني القادر وبالمجاز بيد فيه وعرف العرفى صرف العبد

جميع ما انعم الله تعالى فيه الى ما خلق لاجله وقد ما فيه فى هذه التعريفات مباحث وشيء بها التعليقات

ثم نعد تصور كل من الكل نظهر وجه حمل الفاتحة على كل من كل منها المطلب الثاني وفيه مباحث الاول

فى بيان مراتب النفس قال صاحب المحاكمات النفس الانسانية لها جنبتان جنبة الى ما فوقها وجنبة الى ما تحتها

وبيان فالقوة التي بها تأخذها عن عالم الغيب تسمى قوة نظرية والقوة التي تؤثر بها فى البدن تسمى قوة عملية

ولكل منهما مراتب مترتبة فى الاستكمال الى نهايته اما بيان مراتب القوة النظرية فهو ان الانسان

من مبدء الفطرة خال عن العلوم لكنه مستعد لها وهى المرتبة الاولى ويسمى عقلا هيولانيا ثم اذا استعمل

الآلات اعنى الحواس الظاهرة والباطنة تنبه بعلوم بديهية واستعد لادراك العلوم الكسبية وهو المرتبة الثانية

ويسمى عقلا بالملكة ثم اذا ضم العلوم البديهية بعضها الى بعض وادرك العلوم الكسبية وحصل له الاقتدار

على استحضارها من غير تجشم كسب جديد وهو المرتبة الثالثة ويسمى عقلا بالفعل وحصول المعقولات بالفعل

مشاهدة عنده هي المرتبة الرابعة المسماة بالعقل المستفاد واما مراتب القوة العملية فهي اربعة

التجلية والتخلية والتحلية ومعانى تهذيب الظاهر من طارق العادات على مقتضى ما بينها الرفيعة

الحقة وتركية الباطن عن الردية والاخلاق الذميمة وقال فى شرح المطالع العقل فى مبدء الفطرة حالية عن

تعريف قوة نظرية

تعريف قوة العملية

بيان مراتب القوة النظرية

المطلب الثاني

(العقل)

العلوم كلها مستعدة لها والا امتنع اتصافها بها وتسمى عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الخالية فى نفسها

عن جميع الصور القابلة لها ثم اذا استعملت الآلات اعنى الحواس الظاهرة والباطنة حصلت لها علوم اولية

واستعدت لاكتساب النظريات ويسمى عقلا بالملكة لانها حصلت لها بسبب تلك الاوليات ملكة الانتقال

الى النظريات ثم اذا ادركت العلوم الاولية وادركت النظريات مشاهدة اياها سميت بالعقل المستفاد

ثم استعدت بها من العقل الفعال واذا صارت النظريات مخزونة عندها وحصلت ملكة الاستحضار متى شاءت

من غير تجشم كسب جديد فهو العقل بالفعل واما مراتب القوة العملية فاولها تهذيب الظاهر بالشرائع الحقة

والنواميس الالهية وثانيها تهذيب الباطن عن الملكات الردية ونفض آثار شواغلها عن عالم الغيب وثالثها

ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو تحلى النفس بالصور القدسية ورابعها ما يتجلى له عقيب اكتساب ملكة

الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جمال الله بعد جلاله وقصر النظر على كماله حتى

يرى كل قوة مضمحلة فى جنب قدرته الكاملة وكل علم مستغرق فى علمه الشامل بل كل وجود

انما هو فائض من جنابه تعالى شأنه وعز سلطانه اقول لا كمين ما بينهما وما فيهما فان المراتب التى رتبها

العقل العملى على ما يقتضيه النظر الحكمى بل الانسب والاولى والاوضح والاحرى ان يعد استعداد

التهذيب اول مراتبها وتوضيح ذلك ان لكل من القوتين النظرية والعملية استعدادا كاملا والاستعداد

الصرف فى كل منهما هو الحرى بان يسمى مرتبة اولى ثم بعد ذلك يعرض لكل منهما ان يحصل له المبادى

التى بها تكمل احوالها اما النظرية فكالمعلومات البديهية وما يجرى مجريها واما العملية فكالتهذيبات التى تعد للكمال

اللائق بها ويكون لكل منهما عقلا بالملكة ثم يحصل لكل منهما الكمال المكتسب اللائق بها وهى كتطهر

المرتبتان الاخيرتان كالاكرم كتحلى النفس بالصور القدسية وملاحظة جمال الله وجلاله بعد وقصر النظر

على كماله من مراتب القوة العملية بالتعبير الذى ذكره لا يخلو عن حزازة ويمكن توجيهه بوجه ولكن يتبع دائرة المقال

وينشط ميادين الجدال والكلام ثم اى شىء مجال ثم ان ما ذكر من مراتب القوة النظرية النفس على

ما ينبغى اما اولا فلانه مشعر بان مسميات تلك المراتب من العقول الاربع هى النفس الناطقة وليس كذلك بل

انما المسميات احوال النفس وهو اظهر اما ثانيا فلانه صرح الشيخ في اواخر فصل الاول من المقالة الاولى

من الفن السادس من كتاب الشفاء حيث قال فى بيان هذه المراتب والقوى تسمى هيولانيا واما انها هى

تشابه

قد اقيم احوال النفس مقام النفس

اقول قرابة وتبعية العقل

ل

لسل له

النفس بل النفس هي الثاني الذي له هذه القوى والمراتب ومن تتبع كلامه وجد لهم كلمات شتى على هذا
واما اعداد السيد قدس سره في حواشيه فعنه ما لا اكثر وانا ما وقفت على كلامه في العقل المستفاد مضطرب
ولذلك قال السيد قدس سره في حواشيه وجه الضبط في هذه المراتب الاربع ان القوة النظرية لاستكمال الناطقة
بالادراكات الا ان البديهيات ليست كمالا معتدا بها لمشاركة الحيوان العجم فيها بل جل كمالها المعتد بها
الادراكات المكتسبة ومراتب النفس في الاستكمال بهذه الكمال منحصرة في نفس الكمال واستعداده لان الحاصل عندها
لا تعلق له بهذا الاستكمال ومراتب قوته والكمال هو العقل المستفاد على مشاهدة النظريات والاستعداد
اما قريب او بعيد وهو العقل الهيولاني او متوسط وهو العقل بالملكة فان قيل مشاهدة النظريات
مرة بعد اخرى متقدمة على صيرورتها مخزونة بلا شبهة فكيف يكون العقل بالفعل متأخرا عن المستفاد مع تأخره
قلت هو استعداد لاستحضار الكمال واسترجاعه بعد غيبته وهو متقدم عليه لا لاستحصاله ابتداء كالاستعدادات
السابقة فلا محذور انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه من التكلف ثم اقول يمكن ان يوجه ذلك بناء على ما ذكره
بان المستفاد هو مشاهدة النظريات صرفة خالصة خالية عن شوب الاختلاط بالغير والنظريات قبل
الاخزان غير ملحوظة فان الشيخ ملاحظها وحمل الكرى معها فملاحظتها ان كان مرة فالدليل لا يمكن
ملاحظة خالصة فاعرف هذا ثم اقول الاقرب الاشبه بكلام الحكماء في ضبط قوى النفس ومراتبها بحسب
العقل النظري قوة الاستكمال اما ان تكون منتقضة بقوة فعلية وتمكن من تحصيله وحصوله اولا فعلى
الاول القوة الفعلية المعتبرة اما [illegible] قوة فكرية او قوة ذكرية وعلى الثاني القوة الاستعدادية
الانفعالية اما محض استعداد او يقترن باعداد فالمراتب اربع الاول قوة الاستكمال والقدرة عليه
بالذكر وهي اعلى المراتب الثانية قوة الاستكمال والقدرة عليه بالفكر وهي دون الاولى الثالثة
قوة الاستعداد مع الاعداد وذلك بحصول البديهيات فانها اسباب معدة لحصول النظريات
غير معتبرة بالذات بل لاعدادها للنظريات الرابع هي الاستكمال بمحض الاستعداد فالرابع هو الاول
والثالث هو الثاني والثاني هو الثالث والاول هو الرابع واقول من ذلك توضيح الكلام في
المرام بوجه حكمي على ان المراد بالنظر ههنا ملاحظة المعقولات والعقل النظري قوة بها يلاحظ

وهي

وهي اما باستعداد صرف او به مع اعداد او بقوة وقدرة ويمكن من ملاحظة المعقول ابتداء
بمقدماته المعدة وذلك في النظريات بالاكتساب والفكر او بقدرة على تذكرها وملاحظتها من غير
كسب وكل من المستفاد وبالفعل يصدق على كل من المرتبتين الاخيرتين بوجه وليعلم ان هذه
القوى والمراتب الاربع تعتبر بالقياس الى كل نظري لا الى كل النظريات على ما توهم واعلم ان بين
المراتب والقوى فرقا ولكل وجوه فتدبر وتبصر فهذا وجه قريب من وجه غير بعيد
عن ارادة الحكماء لكن الحق في هذا ما حققناه في بعض تعليقاتنا على التلويح(?) [illegible] بعد العقل المستفاد
مرتبتان هما اكمل منه اولهما وهي على اليقين دون ثانيهما وهي حق اليقين وقد حققناهما في
المبحث الثالث
بعض تعليقاتنا المبحث الثالث قالوا العارف اذا انقطع عن نفسه واتصل بالحق رأى كل قدرة مستغرقة
في قدرته المتعلقة بجميع المقدورات وكل علم مستغرقا في علمه الذي لا يعزب عنه شيء من الموجودات وكل ارادة
مستغرقة في ارادته التي لا يتأبى عنها شيء من الممكنات بل كل وجود وكل كمال فهو صادر عنه فائض من لدنه
فصار الحق ح بصره الذي به يبصر وسمعه الذي به يسمع وقدرته التي بها يفعل وعلمه الذي به يعلم ووجوده
الذي به يوجد فصار العارف متخلقا باخلاق الله تعالى بالحقيقة وانه يرى هذه الصفات متكثرة بالنسبة
بالنسبة الى الكثرة متحدة بالنسبة الى المبدأ الواحد تعالى على ذاته وكذا القدرة واذ لا وجود ذاتيا
لغيره فليس هناك ذوات متعددة متصفة بصفات متغايرة بل الكل ذات واحدة الا ان الله واحد لا
ما جمعه المحجوبون [illegible] توحيد الصفات وقد يناقش في ترتب قوله فصار الحق ح على ما سبقه وقيل
وجهه انه اذا رأى كل كمال مستغرقا في كماله لم يكن في نظره كمال الا وهو كماله الذي عين ذاته فصار الحق ح
جميع كمالاته من السمع والبصر والقدرة والعلم والوجود [illegible] كلها في نظره اذ ما كمال الحق الذي
هو عين ذاته فصار العارف ح متخلقا باخلاق الله تعالى بالحقيقة بمعنى انه صار صفاته عين ذاته لا بالمجاز
كما توهم اهل النظر بان يتصف بصفات متغايرة لصفاته مناسبة لها فهذا هو مرتبة توحيد الصفات
هذا ما قيل وأورد عليه ان صيرورة صفات الرب بالحقيقة صفات العبد معه انه غير لازم مما ذكره بناء على
انه لا يلزم من رجوع كمالاته في نظره الى كمال الحق صيرورة كمالاته بعينه كمالاته في نفس الامر فمن لم [illegible]

والعقل وكلام المحققين من الصوفية قدس الله اسرارهم اما انه مخالف للشرع فظاهر واما انه مخالف
للعقل فلان صدور صفات الكمال من الحق عن ذاته بكيفية صفات العبد مستلزم لكون ذات الواجب صفة
الممكن تعالى عن ذلك علوا كبيرا واما انه مما لم يصرح به المحقق فلان المحقق الطوسي قدس الله روحه الوزير صرح في
مقامات العارفين بان هذا الاتحاد الى بعض الكلمات ثم ان صاحب العقل عاد فقال ليس الغرض انه يصير
كذلك بحسب الواقع بعد ان لم يكن بل ان الامر كذلك بحسب نفس الامر لكن لما انكشف على السالك
ان ترقى الى هذا المقام فالفناء انما هو في الشعور لا في نفس الامر بل في نفس الامر كان الامر كذلك دائما
ولذلك قال قائلهم توهمت قدما ان ليلى سوقعت وان لنا في البين ما يمنع لثمها فلاح والله ما
مانع سوى ان عيني كان عن حسنها اعمى وبالله رسخ وصال اسمى نكه رفع خيال است خيال
از پيش بر خرد وصال است نه او اين گشته ونه اين شده آن همه اشكال كردم بر تو آسان
واما انه مخالف للشرع فبعد تسليم لا يضر لصاحبنا اذ بصدد كلام الغير فهو في معرض النقل
ولا حجة على ان قبل وكذا دعوى مخالفته للعقل مخالف للعقل
كيف وقد ذهب جمهور العلماء الى انه ليس في الوجود الا ذات واحدة لها شؤون واعتبارات
على ما هو المشهور عندهم ويزعمون ان ذلك يدرك بالعقل المنور بنور العشق ومن قال منهم انه طور وراء
طور العقل بل ادعى العقل عن ادراكه كان العقل طور وراء طور كمعنى ان الكمي عاجز عن ادراك المدرك
لا بمعنى انه يحكم بخلافه وكيف يحكم احد بان افاضل الاذكياء بعد اطلاعهم على جميع العلوم العقلية
والنقلية والاحاطة عليها وادراكهم للمجاهدات والرياضات المطلقة بنفس المواقف الشرعية الحقة
اغواهم الشيطان وسوّل لهم ما خالف الشرع ببديهة العقل كيف يظهر فساده على من له ادنى تمييز
وقد عادوا بعد النبيين والاولياء في ذلك ولو اشكل هذا الفاضل على هذه الكلمات لكان
خيرا له لانه للخوض رجال وللتحرير رجال وكل ميسر لما خلق له انتهى كلامه والاكثر مما فيه من الخلط والخبط
والفساد والافساد وجوه كثيرة عديدة لا يخفى منها ان قوله ان الامر ليس كذلك بحسب نفس الامر بدعة
باطل وكيف فانه ليس فيه حاصل فانه مع ما يرد عليه من الايراد الذي اورده المورد سوء عليه ايرادات

بملاحظة معانيها من مشاهدة الحوادث ومطالعتها ودليل اثبات الواجب في كلامه قدس سره
حيث قال لو لم يكن في الوجود ما هو واجب بذاته لم يكن موجود اصلا ملخّص ملخّص الى ذلك وتقريره هذا
وملخصه انه لو انحصر الموجود في الممكن لم يكن موجود اصلا والتالي ظاهر البطلان فان كثيرا من الموجودات متحقق ضرورة
ونفي السوفسطائية ان الموجودات كلها اوهام وخيالات باطلة كلها اوهام وخيالات باطلة ساقط
الملازمة ان وصف الممكن يحتاج الى المرجح فان منشأ الاحتياج في المذهب المنصور الامكان وكل ممكن قديما كان
او حادثا له مرجح فان طرفي الوجود والعدم الى الممكن واحد ولا رجحان لشيء ولا يمكن ان يرجح احدهما ما لم يتمحض
بعد فلو وجد ممكن ترجح وجوده كان المرجح غيره موجودا له لما تحقق من ان المرجح ووجوده الذي يجب ان يكون مؤثرا
فيه موجد اليه وذلك معلوم انه بين مبين فلا يحتاج انه يكون المؤثر الموجد موجودا قبل الشيء ما لم يوجد لم يوجد
بعد عدم الواجب تعالى شانه كان ذلك المرجح ايضا ممكنا محتاجا الى مرجح آخر ممكن وقد وجد في بعض اوراق
المسودة ممكنا وهو الطف وان كان الاول اظهر والسلامة فيه اكثر وظاهر ان الامكان لازم من فرض
عدم الواجب وانحصار الموجود المنحصر فيها في الممكن وبالجملة كل ذاتي مسبوق بمرجح وكل مرجح موجود فلو كان
كل موجود ممكنا لكان رجحان وجود كل موجود ممكن مسبوقا برجحان وجود ممكن متوقف على رجحان آخر من الممكن
موصوف بما ذكر فيكون للطرف حكم الوسط في الاحتياج الى المرجح وعدم الاستقلال في الوجود والايجاد وهكذا
كذلك حتى لا يحصل ممكن حتى يحصل منه ممكن آخر مرجح فلا وجود ولا ايجاد لا بالذات ولا بالغير واذ قد
الملازمة وتقرر بطلان اللازم ثبت المطلوب وهو تحقق خلاف المقدر في الوجود بما يجب وجوده بذاته
من غير سبب وعلة وذلك على ما اوردناه واورد عليه ذكر بانه يحتمل ان يحصل ممكن بممكن آخر وذلك الآخر بآخر وهكذا
الى غير النهاية توجيهه انه وجوب الانتهاء الى الواجب في الصورة المفروضة لجواز ترتب الممكنات دائما
ترجح وجود كل منها الى ما قبله متسلسلا الى غير النهاية وهذا الايراد غير موجه ولا متوجه مبنيا على سوء
الاعتبار بما ذكره قدس سره في التنبيه على ذلك فافاد ان هذا الايراد غير وارد لان هذا الاحتمال انما كونه العقل
اذا اعتبر استناد بعض الممكنات الى بعضها مفصلا بان يلاحظ ان هذا من ذاك وذاك من ذلك وهلم
فان العقل بهذا الطريق لا يحيط بجميعها لعدم تناهيها ولا يظهر الخلف عنده واما اذا لاحظ

جميعًا اجمالًا ويذكر ان شيئًا منها لا يحصل بالفعل فلا يشك في انه ما دام للطرف لا يحصل شيء منه
بالفعل حتى يحصل بازائه فلا يوجد شيء من الممكنات اصلًا اقول محصل الجواب منع المقدمة الممنوعة بسند
اظهر وما قال ان المنع في سنده غير مقبول والسند ظاهر الورود بعد ابقائه متعذر بالدليل وملاحظتها وعليها
واعتبارها على ما ينبغي مع التنبيه على منشأ الاشتباه ولا يذهب عليك ان الخلف المذكور لازم على التقدير
الا ان اللزوم على الثاني اظهر ولذلك قال في الاول ولم يظهر ولم يقل ولم يلزم ومن يريد توضيح الجواب وتحصيله
ان الخلف لازم عند عدم الانتهاء الى الواجب الا انه في حالة الملاحظة الاجمالية التي لا تكالف الملاحظة التفصيلية
في الملاحظة التي فيه ومنه الخلف لكنه ظاهر وبهذا يظهر توجيه الجواب بوجهين اولهما ان يكون اثباتًا للمقدمة
الممنوعة على ما قرر اولًا وثانيهما ان يكون في نوع بيان الخلف على لزوم الخلف كما اشرنا اليه سابقًا فعلى هذا
يكون محصل الجواب ان الخلف في الفرض المذكور فالمفروض باطل فخلافه هو ثبوت الواجب وبهذا ثبتت
المقدمة الممنوعة التي منعها السائل وتم الجواب ويمكن ان يستفاد هذا الوجه من قوله واما اذا لاحظ
جميعها اجمالًا وما سبقه تنبيه على منشأ الاشتباه الى ان لها فائدة ولما كان هذا السؤال [illegible] الحل
وموضحًا للمقال [illegible] على ما اورده بعده وان كان الاولى في داب المناظرة [illegible] ولا [illegible] او
واخرى وبالجملة النظر لما جاءت الجواب يقتضي تقديم هذا السؤال على ما بعده من الايرادات [illegible] الكلام
وتنقيح وتحرير المرام وتوضيحه وفيه ما [illegible] على جواب ما يرد بعد ذلك والنظر الى جانب السؤال [illegible] تأخيره عنه
على انه يمكن توجيهه بوجه لا يقتضي تأخيره عما بعده وهو تنقيل حاله بالوجه المشهور في التصويري على ما اشار
اليه بقوله لا يقال هذا الدليل منقوض بالتسلسل في العدمات فانه واقع قطعًا لان عدم العنقاء مثلًا معلل بعدم
علته وهكذا الى غير النهاية فيكون لعدم كل واحد من تلك العدمات محتاج الى العدم واحد منها [illegible]
ويجري فيه الدليل المذكور ويمكن ان يقرر هذا السؤال بوجوه منها منع التسلسل والتزام الانتهاء الى
عدم واجب لذاته كعدم مجموع او اجزاء وجودي حادث [illegible] ومنها التزام التسلسل ومنع استحالتها كما في
الحوادث الا انها لما كانت تلك الوجوه جدلية [illegible] حيث اعرض عنها وما تعرض الا لما هو الصواب
عنده من الجواب على ما يشير اليه بعد تحرير الصورة الثانية على ما اشار اليه بقوله [illegible] منقوض بالتسلسل في الحوادث

ذلك — اظهر له — توضيح له — هو — يمكن له — انه

قال

47

قال كل حادث موقوف على حادث آخر وذلك مسلم للشيخ فهاهنا المشهور ان الحكماء يلتزمون هذا التسلسل
ولا يجوز جريان الدليل المذكور فيه ايضًا ثم اشار الى جواب النقض [illegible] اجمالًا ثم فصل الاول اولًا فقال
لانا نقول الامر [illegible] في شيء من الصورتين اما في الصورة الاولى فلان الواقع هو ان الشيء هناك شيء والعقل
يفصل هذا اللبس اي عدم هذا وعدم ذاك [illegible] مفصل المتصل الواحد الى هذا الحد
وذلك الحد [illegible] المتصل الواحد كثرة في نفس الامر ويحصل الكثرة باعتبار العقل وتعمله كذلك ليس [illegible]
في اللبس المذكور كثرة في نفس الامر ويحصل الكثرة باعتبار العقل وتعمله وكما ان بعد حصول الكثرة يكون بين الاجزاء
بعدم كذلك بعد حصول الكثرة بين تلك الاعدام تقدم وتأخر الا ان العدم الذي بين الاجزاء المذكورة ترتب العدم
بين تلك الاعدام بالعلية وكما ان التسلسل في الاجزاء المذكورة يمنع عدم الانتهاء الى حد لا يقدر العقل على فرض
جزء آخر فيه لا بمعنى ترتب امور غير متناهية بالفعل كذلك التسلسل في الاعدام المذكورة يمنع عدم الانتهاء الى
عدم لا يقدر العقل على اعتبار عدم آخر معدوم بالعلة لا بمعنى ترتب امور غير متناهية حقيقة وعدم جريان
الدليل في التسلسل بهذا المعنى ظاهر لانه [illegible] ظاهر هذا الجواب الاشكال اذ الظاهر انه جواب واحد لا جوابان
فان كان منعًا لتحقق الحكم [illegible] وعدم جريان الدليل في التسلسل بهذا المعنى ظاهر واما ان كان منعًا لجريان
الدليل فقوله [illegible] وقوع التسلسل مطلقًا [illegible] بوجه يدفع السؤال ويندفع عنه الاشكال انه جواب واحد
مبني على ترديد واستفسار وقد [illegible] فيه تحقق الحكم على تقدير وجريان الدليل على تقدير وذلك انه استفسر عن التسلسل
الذي تعرض له الناقض هل هو بالمعنى الذي ادعى المدعي بطلانه بمعنى ترتب امور غير متناهية او بمعنى عدم
الانتهاء والوقوف فمنع التحقق على تقدير والجريان على آخر فخلاصة الجواب ان اللازم في مادة النقض هو التسلسل
فالمقدم غير لازم واللازم غير [illegible] لكن لا يخفى ان داب المناظرة يقتضي تقديم ما [illegible] وتأخير ما قدمه فان منع جريان الدليل
[illegible] منع التحقق [illegible] لانه [illegible] ذلك على ان الامر يكون كذلك لو كان كلام المنقض على تقدير واحد واما اذا كان
على تقدير آخر فالاقرب [illegible] تقدمه اقرب ثم لا يذهب عليك ان الجواب الذي اورده وان كان صوابًا الا انه
يمكن ان يناقش فيه بوجه [illegible] لا يحسم مادة الشبهة والاشكال ولا يدفع اصل السؤال الذي [illegible] العدد
ويتوقف [illegible] الذي يفصله العقل [illegible] هو ممكن [illegible] الى علة [illegible] الكلام اليه
ويلزم التسلسل [illegible] امور غير متناهية [illegible] اقول يمكن ان يستفاد [illegible]
ما يدفع به [illegible] المناقشة [illegible] ليس الا [illegible] واحد يفصله العقل [illegible] في اللبس كثرة اصلا في
كل الشيء [illegible] ليس الا [illegible] واحد غير متكثر وبالجملة ليس [illegible] معتبرة على الكثرة [illegible] غير متكثر بل ليس

ولتفصيلها — اي هذا الجزء او ذلك — وتأخره

في التسلسل الآتي كما في واحد غير متناه فلم يلزم التسلسل في المعنيين لاستناد كل منها بكثرة أو تعددًا لتحصيل ترتب واجتماع
والتسلسل فليس إلا بجواز الصواب لكن أين عن الارتياب ما صورته في المعارف المنصورة وأما عدم [illegible] في
الصورة الثانية فلأن سلسلة الحوادث التي اعتبرت مادة النقض إذا عنيتها وتسلسلها من جهة
الابتداء والاستقبال [illegible] من جهة الكم بمعنى لا يقف لا بمعنى ترتب الأمور الغير المتناهية وأشار إلى ذلك
وجريان الدليل فيه كما مر وإن غير من جهة الأول والماضي فعدم التناهي مطلق من عند المثبتين لحدوث
العالم بل بمعنى إلى إرادة الله تعالى عند أكثر المتكلمين فلا تكون غير متناهية تلك السلسلة ثم يلزم ترتب العلل إلى غير النهاية وأما على
رأي بعض المتكلمين وهم الأشاعرة فلا سلسلة ولا علل ولا ترتب بل علة الكل ابتداء واحد وهو الله سبحانه وتعالى
وأما الحكم الذي بل بقدم العالم فالحوادث أزلا وأبدا غير متناهية وغير المتناهي المترتب بهذا الترتيب لا ينتقض بشيء لعدم
لزوم توقف الآحاد بعضها على بعض بمجرد ذلك فإن مجرد هذا الترتيب لا يستلزم محذورا وإنما يلزم لو توقف بعضها على
بعض وعلية بعضها لبعض إلى غير النهاية من جهة الأبد فالمشهور عند الجمهور [illegible] الحكماء وقد التزموه أما الالتزام
فلأن الحوادث وأمثالها فعلتها التامة إن كانت قديمة لزم قدم الحادث وإن كانت حادثة لزم التسلسل من جانب المبدأ
وذلك هو التسلسل بمعنى ترتب الأمور إلى غير النهاية وأما الالتزام فلأنهم قالوا الصدور الحادث عن القديم بواسطة حوادث كل منها
مسبوق بآخر إلى غير النهاية مستندة إلى سلسلتها الحركة السرمدية بأن يكون للحادث مادة قديمة أما هيولى [illegible]
للأجسام الحادثة أو محل له كهيوليات تلك الأجسام لصورها ولاستعداداتها المتعاقبة وكأجرام الأفلاك بحركاتها وأو
ضاعها الجزئية وكالبدن ذات النفس بها إن قلنا بجواز حدوث صفة لها أو هيولى المتعلقة كهيوليات الأبدان للنفوس
الناطقة إن قلنا بحدوثها [illegible] يتوارد على تلك المادة بواسطة الحركة السرمدية الفلكية استعدادات
متعاقبة لوجود هذا الحادث فإذا انتهت إلى غاية القرب والقوة حدث الحادث بواسطة من الموثر العدم
وشروط حدوث ذلك الحادث واستعداده مرتبة موقوف بعضها على بعض إلى غير النهاية ثم بمعنى ترتب الوجود
الأمور الغير المتناهية لكنها غير مجتمعة في الوجود ولا سبيل له في ذلك إذ لا دليل على استحالة مثل هذا التسلسل وأدلة
امتناع التسلسل كالتطبيق إنما يدل على استحالة ترتب أمور مجتمعة معا دفعة وأما غير المترتبة كالنفوس أو غير مجتمعة كالحوادث
فلا برهان على استحالتها وامتناعها [illegible] عند المحقق [illegible] بالدليل الذي قرره [illegible] أن استحالة التسلسل
من جهة المبدأ مطلقا مجتمعة أو غير مجتمعة منع اللزوم وأنكر الالتزام [illegible] فلا يلزم أن يكون
عند الحكماء غير متناهية لجواز استنادها إلى بعض الحركة السرمدية التي [illegible]

الحركة تحصيل استعداد قبول حادث في المادة وهي الاستعداد إلى أن انتهت هذه البعض فيحدث هذا الحادث
في هذا الآن وهذا البعض ليس إلا واحدا في نفس الأمر بل بعض من أمر واحد فيها فلا يلزم وجود أمور غير
متناهية في نفس الأمر حتى يكون هناك تسلسل بل غايته ما لزم من ذلك أن هناك أمر واحد له أجزاء فرضية غير متناهية
ووجوده غير منكر فإن قيل الموجود من الحركة هي التوسط عرفا بالتبعيض والتجزئة فكيف يستند الحوادث إلى [illegible]
قلت [illegible] إلا أنها [illegible] مختلفة [illegible] إلى غير النهاية [illegible] وإن كانت حالة واحدة مستمرة
[illegible] من أول المسافة إلى آخرها غير منقسم لكن يختلف نسبها إلى حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة باقية وباعتبار
نسبها إلى تلك الحدود متجددة [illegible] فإذا اعتبر مع تلك النسب المختلفة والأوضاع المتجددة المتعاقبة جاز
[illegible] وأما كيفية صدور الأمر الثابت الذات المتجددة الأحوال والصفات من الثابتات بوجه يصح
بتوسط حدوث الحادث فيستطلع على تحقيقه وتفصيله في الفصل الثامن [illegible] وأما نسبة الالتزام
إلى الحكماء [illegible] من المحققين العظام [illegible] وذلك كما لا يخفى
على من تتبع الصحف الموروثة منهم وأما الزمه قوم من المعلمين [illegible] بعدم الاعتماد على كلامه ولا اعتناء لإلزامه
على ما رووه في كتب المتأخرين من المتكلمين [illegible] قدح الحكماء بعدم الأنواع التي [illegible] كل فرد منها على الآخر
من سائر أنواع الحيوان واستلزام ذلك التسلسل فظاهر لأنا نمنع كل فرد من شيء من الأنواع على آخر منه في الأزل
وأمثاله سلاسل مترتبة كل سلسلة منها إلى مبدأ حادث [illegible] فإن التكون بالتولد والتوالد كلها ذلك
غير منكر ولا مستبعد عقلا [illegible] الحكماء [illegible] بل كثير [illegible] فإن المعلم الثاني أبو نصر
الفارابي في شرح رسالة زينون الكبير لا يجوز أن يكون علل [illegible] لا نهاية لها [illegible] واحد منها حاشية الوسط
فيه بالطرف والطرف نهاية هذه العبارة وإن صح حملها على [illegible]
ولكن إن صدور الحادث عن القديم [illegible] بإرادة [illegible] قديم [illegible]
التوسل بحركة غير متناهية إذا التسلسل والتعلق بسلسلة من الحوادث غير متناهية فإن الأول [illegible]
[illegible] بعد ما أشرنا إليه أولا ولا بأس [illegible] آخر من الكلام لتنوير طرف آخر من المرام فنقول إن المشهور
عند الجمهور أن الحكماء جوزوا التسلسل في الأمور الغير المتناهية المجتمعة معا واعتبروا الحوادث المترتبة الغير المتناهية إلى [illegible]

على القول بقدم العالم من هذا وعلى الكلام فيها بما سبق ... فيتكلم المتكلم على هذا بما حاصله أنه
يلزم على هذا انسداد باب إثبات الصانع لجواز أن يستند كل حادث إلى ممكن آخر موجود معه لا إلى نهاية
ثم الحكماء أجابوا عن هذا بأن ... على أصلهم هو أن كل ممكن كما أن المؤثر موجود معه ولو بعد هذا الأثر
لو تسلسل الممكنات المترتبة لزم وجود مؤثرات موجودة معاً دفعة واستحالة اللازم ظاهر بما ثبت من البراهين المتوفرة
المحررة كالتطبيق والتضايف ونظائرهما في كلامهم وأجيبوا أن هذا إنما يرد ولا مذهب علينا ... فيه
الكلام وإن بعد بعيد عن تمام ... إفادة الإسناد ... هذا على ... ولا ... ومنها ... على ...
ومنها ما قرر الإمام رحمه الله وتقريره وتحصيله أن الممكن الحادث إن لم يكن له مؤثر بطل أصل دليلكم وإن كان فإن كان
حادثاً ينقل الكلام إليه ويتسلسل معاً متساوقاً أو معاً قد ما ... وعلى كل حال يلزم الإشكال وإن كان
قديماً فإن لم يتوقف على شرط حادث لزم خلف ظاهر وهو التخلف والترجيح على ما رأى والترجيح على ما رآه فربما
في الرجح ... المتناهية ... وإن توقف فذلك إما أن ... معارضة ... ذلك ... أو كثيراً
علة ففي الأول يعود السعي في كيفية حدوثه ويلزم الدور أو التسلسل وعلى الثاني فيعد المؤثر حال الشرط السابق لم يكن
علة بالفعل ثم صار علة فهذه العلية حدث بعد أن لم يكن فلا بد لها من مؤثر وعلى ... العدم لا بد عدمه ...
إسناد الوجودي إلى العدمي فبطل أصل الدليل وإن كان وجودياً فإما أن يكون مقارناً لحدوث تلك العلة
أو سابقاً عليها فعلى الأول ذلك المقارن إما أن يكون هو الحادث الذي فرض معلولاً أو غيره فالأول
مستلزم للدور والثاني للتسلسل وعلى الثاني فهو أن يكون علة الحادث متقدمة عليه وجوداً فيلزم بطلان أصل الدليل
ويكون إسناد موجود إلى معدوم كان موجوداً قبل هذا ملخص كلام ذكره الإمام ثم قال بعد ما قال فعلم
من بياننا هذا أنه لا بد في حدوث الصور والأعراض من التزام إحدى هذه المقدمات إما كون ... الممكن عن
المؤثر وإما كون إسناد الموجود إلى العلة المعدومة وإما كون وجود أسباب ومسببات غير متناهية دفعة واحدة
وإما كون إسناد الموجود إلى علة متقدمة عليه زماناً ومتى أن يكون إحدى هذه المقدمات بطل ثم قال إن قال قائل إن هذا
الإشكال مبني على مقدمة فاسدة وهي أن العلية أمر موجود يحتاج إلى المؤثر وليس كذلك بل العلية من الاعتبارات الذهنية
وليست بموجودة ولا تحقق لها في الخارج ولا احتياج إلى المؤثر قلت لا إشكال في أن مفهوم العلية مغاير لذات العلة فإن

دليلكم لـ

مؤثر أم ظ

لما

فإن كثيراً ما يكون العلية مجهولة وذات العلة معلومة ولو لم يكن العلية وراء الذات موجودة كان حكم الذهن على الشيء
بأنه علة في الخارج حكماً غير مطابق فلم يكن العلة علة وظاهر أن علية الشيء لا تقوم بغيره ... عدم الإدراك ...
لم يكن الشيء علة فظهر أن العلية أمر ثبوتي وليست سلبية فإن نقيضه وهو اللامؤثرية واللاعلية سلبية ثم قال ... أن
هذا إنما يتوجه على الفلاسفة لأنهم جوزوا حوادث قبل حادث لا إلى نهاية ولا يعتقدون أن الله ... على ...
يقولون إنه موجب وأما على معتقدنا ومعتقد جميع متكلمي الإسلام من أن العالم حادث وللحوادث مبدء فلا
يتوجه علينا هذا الإشكال فإن إثبات واجب الوجود إنما يصح على أصولنا فظهر من هذا أن من اعتقد أن العالم
قديم ولم يثبت للحوادث مبدء لزم عليه نفي الصانع ومذهبه مذهب الدهرية هذا تمام كلام الإمام وأورد عليه إيرادات
ردها على طرف الثمام فلا نطول الكلام بإيرادها وردها إلا أنا نسأل ... فنقول ... ما ذكر من أن لو كان
المؤثر في وجود الحادث قديماً وصدور الحادث منه لا يكون موقوفاً على شرط حادث فيلزم المؤثر القديم إلى زمان
وجود الحادث ... فاختصاص أحد الوقتين بوجود الحادث دون الوقت الآخر ترجيح ...
وذلك قادح في إحدى مقدمات الدليل منظور فيه لأن مقدمة الدليل ترجح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وأما الترجيح ...
كما أن يختار أحد الرغيفين والهارب أحد الطريقين ... قول صاحب العقل أقول قد أشرت إلى أن ... إرادة
لو وجوده ... أنه يمكن بيان استلزام الترجيح بلا مرجح للترجح بلا مرجح ثم ... وما قاله الإمام من أن انفصال
الحادث عن المؤثر القديم لو كان موقوفاً على شرط حادث وذلك الشرط متقدم على وجود الحادث فالمؤثر إن كان
حدوث الشرط ليس بعلة ولعل حدوثه علة له بالفعل فالعلية حادثة بعد ما لم يكن فلا بد له من علة منظور فيه ... صحة
هذا الكلام مبني على أن العلية أمر موجود في الخارج حتى احتاجت إلى علة وهو ممنوع غاية ما في الباب أن ذاته لم يكن علة ثم صار
علة بالفعل ومن هذا لا يلزم أن تكون العلية موجودة ... في الخارج وأما قوله لو لم يكن العلية موجودة كان
حكم العقل بأن ذات العلة علة حكماً غير مطابق ليس بصحيح إذ لا يلزم من عدم تحقق العلية في الخارج عدم كون ذات العلة علة في الخارج
إذ لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول ... حمل ... في الخارج ... صحيح مع أن مبدأ المحمول وهو الكتابة ...
قول صاحب العقل وأقول يظهر بأدنى تأمل أن إبطال الشق الذي أبطله الإمام لا يتوقف على وجود العلية في الخارج ...
من كلام الإمام بأدنى تأمل وبعد إبطال هذا الشق ... قيل وأما قول الإمام وهذا الإشكال إنما يرد على الفلاسفة لأنهم جوزوا

مطلب

تحقيق مرجح

حادثا قبل حادث لا الى بداية اول ولا يقولون بان لسببه فاعل مختار بل يقولون بانه موجب واما المتكلمون فلانهم
قائلون بحدوث العالم واستناد الحوادث الى مبدء لا يتوجه عليهم هذا الاشكال فاسد لان هذا السوال لا يرد على
الفلاسفة من جهة انهم قالوا بوجود حادث قبل حادث لا الى اول بل هذه الجهة مندفعة لان الحوادث لما كانت مستندة
الى موجود قديم لا الى اول بل هذه الجهة مندفعة لان الحوادث لما كانت مستندة الى موجود قديم فلا بد ان يتوقف مباشرة
على حادث آخر وهذه السلسلة لابد ان يكون على طريق التعاقب على ما دل عليه الدليل فتعين ان يكون على طريق التعاقب
وهذا السوال كما يرد على الفلاسفة يرد على المتكلمين وتوجيهه ان يقال لا شك في وجود حادث فذلك الحادث
لابد له من موجد وذلك الموجد اما قديم او حادث فان كان حادثا ننقل الكلام الى هذا الحادث ويلزم التسلسل اما على
سبيل التسلسل او التعاقب ويلزم منه ما مر من الموجود والمعدوم وهو باطل وان كان قديما فالموثر قبل زمان
وجود الحادث اما ان يكون موثرا بالفعل وفي زمان حدوثه موثر بالفعل فالموثرية حادثة لانه لم يكن موثرا او السوال
فظهر ان السوال وارد على المتكلمين وورود عليهم اظهر انتهى قول صاحب التنقيح واقول لا ظهور لورود هذا الايراد
والكلام على المتكلمين لما ذكرنا الا ان توضيح في موضعه واما وروده على الحكماء فظاهر جدا ولا يندفع ما قرره
اصلا فان الترتب والتسلسل على سبيل التعاقب الى لزوم عدم العلة في زمان وجود المعلول ولكن يمكن ان يكان عن هذا
بوجوه شتى منها وجه يعرف به مما قرره في موضعه ومنها التوسل بالحركة على ما اشار اليه الاستاذ قدس سره
وحرره في اواخر الشرح ومنها التشبث بالوقت بين الموثر والمعلول وتوضيح ان كل حادث لا بد ان له موثر موجود
معه وهو المبدء الفاعل الموجود ازلا وابدا ولحدوثه معدّ حادث مشروط بحادث آخر وهكذا الى ما لا يتناهى هذا
ما يستفاد من سياق كلامهم ثم ان المصنف قدس سره بعد ما قرره في الدليل الذي اختاره اراد ان يشير الى ما يتم به الحكم باعتبار
هذا الدليل وساير الدلايل فقال فان قيل لا نم ان وجود الممكن محتاج الى مرجح موثر لجواز ان يكون الوجود لبعض الممكنات
اولى واليق من العدم اولوية غير منتهية الى حد الوجوب فيكون وجوده راجحا على عدمه واذا وجد ذلك الممكن بلا مرجح
يلزم ترجيح بلا مرجح وهو جائز قطعا قلت ذلك الممكن ان كان له علة اولا وعلى الاول اما ان يكون علة نفسه او غيره والاقسام
باسرها باطلة لانه لو كان غيره علة لوجوده لزم خلاف ما فرض وان كان هو نفسه علة لنفسه لزم اي ذلك الشيء نفسه هو
مح لان الشيء ما لم يوجد لم يوجد وعلى الثاني يلزم جواز انعدام ان ممكن بلا علة موجبة لذلك لانه ان كان وجوده بلا سبب

السوال م

بيزور

وكان جائز العدم لامكانه لم يكن عدمه باعتبار سبب وجوده بل ما هو شان ساير المركبات لان وجوده بلا سبب ويكون
انعدامه بسبب كان وجوده كذلك فجواز انعدام ان موجود بلا علة مقتضية لذلك وهو ممتنع وفيه منع ظاهر فانا لا نم
انه لو لم يكن لوجوده سبب كان انعدامه بسبب لم لا يجوز ان يكون انعدامه لعلة معدمة مغايرة لنفسه فان اللازم صحة العدم
مطلق لا صحة العدم بسبب ويمكن ان يجاب عن ذلك بان تلك العلة ان كانت موجودة كانت من اسباب وجود الممكن لانعدام
في موضعه من ان شرط الممكن وجود شيء وعدمه اذا كان علة لا وكان معا علة لمقابله وبعد انضمام هذه المقدمة المسلمة المقررة
الى ما مضى يتم الدليل الباهر ويندفع عنه المنع الظاهر الا انه لتحقيق هذه المقدمة كلاما لا يسعه المقام ثم يستطيع فيما لي
تحرير لهذا الدليل بوجه اخر ما تقدم فيه ولكن قدرت على وجه اوضح الجواب فلا تغفل وتامل في مورد واليه اذكر ما هو
الدليل منفصلا اسار المعلل الذي ذكر علاوة على ما نقل عن شارح كتاب على الاربعين بقوله لو حصل بسبب الوجود بلا وجوب ويكون
عدمه ممكنا حاصلا بسبب لزم اجتماع النقيضين واما صحة عدمه بسببه وذلك الحق فيه نظر اما اولا فلان وجوده لما حصل
برجحانه على عدمه لا يكون الى سبب بل يكون في وجوده الرجحان الناشي من الذات من غير افتقار الى علة واما ثانيا فلان
وجوده لما كان بسبب الرجحان بعدمه اما ان يكون بزوال ذلك وقد يكون بسبب يقتضيه كوجوده فلا يلزم صحة عدمه بسببه
واقول لما فرض عدم بلوغه الى حد الوجوب كان عدمه مع بقاء الرجحان جائزا ولزم من ذلك جواز عدمه من غير سبب فتحرير الدليل
وتوضيحه ان الممكن الراجح ان وجد بغير سبب لزم جواز عدمه بغير سبب فيلزم رجحان المرجوح من غير سبب وان وجد بدليل ان كان
بعينه لزم كون الشيء علة لنفسه وان كان غيره لم يكن منتهى سلسلة الممكنات وبعد هذا الاكيد ان ظاهر نظره ينظر من بصره عميا اما اولا
فلان قوله لا يكون الى سبب غير صحيح ضرورة ان الممكن الراجح مع الرجحان جائز العدم والا لكان بالغا الى حد الوجوب فلو لم يكن
لوجوده مع بقاء الرجحان سبب لم يكن لعدمه ايضا سبب والا لكان عدم ذلك السبب من اسباب الوجود فكان الكون على
ارباب الالباب لا مرتاب في ان الاصل على الرجحان المانع من الكمال وهو ليس بسبب العدم والصورة الموجودة
مانع للوجود فظهر ان الواقع بالرجحان في معلول السبب واما ثانيا فلان قوله فلان وجوده لما كان مستندا الى الرجحان فعدمه
انما يكون بزوال ذلك الشيء لان المفروض ان الراجح مع بقاء الرجحان جائز العدم والا لكان الرجحان موجبا للوجوب وهو خلاف
المفروض ثم بعد ما مهد لا يخفى عليك ما في سد نظره فيه وقد يكون ذلك لسبب بعضه ان عدم المانع من الكمال ثم اقول
ههنا دقيقة اخرى تحت التنبيه لها وهي ان هذا الدليل على تقدير تمامه بهذا التقرير لا ينتج به في اثبات الواجب الا بعد اعتبار

ظ

بعدم

مقدمة اخرى وهي ان كل موجود له سبب فله سبب موجود فان غاية ما لزم من الدليل ان يكون للممكن الراجح وجود الوجود
سبب في الوجود وان ذلك السبب عدميا ثم اقول يمكن اثبات هذه المقدمة بوجوه ويمكن ان يتم اتمام الدليل بانبات
عدم كفاية السبب العدمي بل كفاية مع ذلك لو امكن ذلك الى علة وجودية موجودة لبطل ما قال ان بطلانه بعد التطويل طويلا
الاسناد حيث يراد الا ايراد عليه من المعنى الذي ليس مدلعه فان الاسناد وهو ليس سلوبه بل صرح وذكره كلام الفارابي ان
اورد ردا احد شعر ان يكون ذلك الممكن علة نفسه او نظيره وبما نبهنا ان لا يكون كذلك وذلك انما يكون ما كان موجودا
بالرجحان فقطع يكون مبتنى السلسلة وهذا يظهر الى او نظيره وانه ما راى الوجه على ما هو عليه فان نقض الاول حيث قال
يكون احسن الشئ لثانيا ولا يكون هو لنظرا او ايرادا على الدليل الذي قدمه بدليل على في الاداة ان كان الشيء الثاني
وممتنع حصوله لان سلطان الدليل ما بعد احسن الشيء الثاني عن الوصول الى حصوله وهذا امر اداه وحصوله بعد عن بعد واما
نظيره الثاني فبطلانه والحرام ظاهر من وجوه منها انه لو كان زوال الرجحان بسبب بعينه كوجود مانع على ما او
او توهمه كان زوال ذلك المانع وعدمه من اسباب وقوع الرجحان فلم يكن ذلك الممكن الراجح موجودا لذاته ترجحا فيبطل ما غير
علة اخرى بل احتاج الى رفع مانع الرجحان ولو التفت كله الكلمة الاعلام على توهم ان زوال المانع على العلل وحيث وصل ان
منهي السلسلة لا يكون في وجوده الى علة اي وجودية وعدمية يكون زوال الرجحان بعلة فادار الى الرجحان كان زواله سلم
صحة العدم بوجوه منها ما مضى ومنها ما سيأتي ثم ان الناظر المناظر بعد الوقوع عن نظيره وما زاد عليه ما لا طائل تحته قال التفتيح
انه على تقدير وجوده بالرجحان يكون متصفا بالوجود فلا يكون عينه ويكون ذاته منشأ للرجحان لا لاتصاف بالوجود مخارالا
تصاف فيكون علة لانه بالعمل الاثار والمه فيكون علة لاتصاف نفسه بالوجود ولما فرض عدم بلوغ الى حد الوجوب
يكون عدمه مع بقاء الرجحان اذ لو لم يجز لكان بالغا الى حد الوجوب فيجوز عدمه من غير سبب هذا هو الحق كلام مع الثاني وما سلف عن
كلام جدي انتهى كلامه اقول ان الذي مرده وسماه بالتحقيق غير حقيق بهذا الاسم والتقديم وهو مدفوع اما اولا فلان
قوله يكون متصفا بالوجود ولا يكون عينه ممنوع لانه لا يجوز ان يكون الوجود الراجح عينه كالوجوب فانه الوجود المؤكد على الآخر
ان يكون التاكيد في الوجود اكثر منه في الرجحان ولو سلم ما ترده في الرجحان لا في الوجوب ايضا واما ثانيا فلوروده المنع
الظاهر على قوله فيجوز عدمه من غير سبب فظاهر انه لا يلزم هذا ما قدمه اصلا وانما يلزم لو لزم ما قدمه مثالا ما قدمه فتفطن بهذا
على ذلك ليس بذاك واما ثالثا فلان قوله فيكون ذاته منشأ لاتصافه بالوجود فهم والمستند ظاهر ثم قوله وما اسلفناه كلام

جدي الكلام جدا بل ما اسلفناه كان شيئا غنيا لو سقطا لا حد لها ثم ان الحادل الكلمات بدليل عليل فهو انه اذا كان وجوده
راجحا على عدمه بالنظر الى ذاته كان عدمه بالنظر الى ذاته ممتنعا لان رجحان احد الطرفين يستلزم مرجوحية الآخر ومرجوحية
يستلزم امتناعه فان امتناع ترجيح المرجوح بديهي فرجحان الوجود نظرا الى ذاته يستلزم امتناع العدم نظرا اليه وهو يستلزم الوجوب
وآخر التحرير كلي تعليل عليل معلول ودليله مدخول وهو منقوض اجمالا وتفصيلا اما الاول فلانه لو تم لكان الرجحان تعبير
كالمساوي والمرجوحية والتساوي فلو وجد ما يساوي الوجود والعدم نظرا اليه لزم رجحان المساوي ولا يظهر بينهما
فرق والمكنوا اما ثانيا فلانه منقوض بسائر مقتضيات الماهيات كبرودة الماء مثلا والثاني اولا فلان غاية ما لزم ان
يكون العدم ممتنعا نظرا الى ذاته والظاهر انه لا يستلزم ذلك ان يكون ممتنعا مطلقا حيث لا يقع وانما لا يجوز ان يقع
غالب من جانبه اما ثانيا فلان المرجوحية وبدونه فان المرجوحية نظرا الى الذات لا تنافي الراجحية نظرا الى غيرها فان غلبت وقع كما
ان التساوي نظرا الى الذات لا ينافي الرجحان لعدم ولا يكون انما اشرنا اليه من زوال المرجوحية مبني على ما اورده
على الشرح الجديد للسيد الزاماته من انه يجوز ان يكون الراجحية الذاتية بطريق الرجحان وفيه ما فيه على ما اوضحناه في
واما ثالثا فلورود الايراد الظاهر من الترديد في المراد بالرجحان نظرا الى الذات في اشارة قدس سره الى التتميم وقال قال
قلت لا خفاء في ان مجموع الواجب بالذات ومعلوله الاول موجود وليس واجبا بالذات لاحتياجه الى الآحاد
لاستلزامه تعدد الواجب بالذات فيكون ممكنا فلو صح ما ذكر من ان الممكن الموجود يحتاج الى ما يرجح وجوده لكان لذلك الممكن
ما يرجح وجوده وليس كذلك اذ لا يجوز ان يكون ما يرجح احد جزئيه فقط لاحتياجه الى الجزء الآخر ولا ان يكون مجموعهما لانه
وقدم ان الممكن يستحيل ان يرجح وجوده بنفسه ولا ان يكون شيئا او لا شيء خارجا عنه بعد ما على هذا المجموع حتى يرجح وجوده
قبل ذلك المجموع اما ان يعتبر بلا شرط بما هو مجموع دفعة معا واما ان يعتبر بشرط ما به واحد واحد منفصلا فان
اعتبر بالوجه الاول كان له علة معادة له بالاعتبار وهو ذلك المجموع بعينه معتبرا بالاعتبار الثاني ولا منع في ذلك والثاني
مجموعه فكل ان المجموع بما هو معلول اعتباري كذلك العلة انما هي علة اعتباريه وان اعتبر بالوجه الثاني فلا نسلم ان المعتبر بهذا الوجه
معلول او علة واما ان ذلك المجموع واتصافه بالعلة كيس الا مع قطع النظر عن الاعتبار فيعرف حاله ويمكن
ان يستفاد مما افاده ووجهه بوجه ولم حاصل انه لو اعتبر المجموع منفصلا يكون محالا على حاله
وان اعتبر مجملا كان علة بنفسه ولا استحالة في ذلك على الوجه الذي قرره وهذا مراد ايجاز عنه من العلماء في قوله

اعلم اولا ان الامر المتعدد يوجد على وجهين احدهما معا مجملا وبهذا الوجه يكون واحدا ويكون اللفظ الدال عليه مفردا
الوجه مثل مجموع الامور والكل لا معا مفصلا واللفظ الدال عليه بهذا الوجه مثل هذا وذاك وبهذا الوجه يكون كثيرا و
كثيرا ما يختلف في الاحكام مثلا مجموع القوم لا يسعه دار صغير وهو لا معا يسعه فانه اذا دخل واحد منهم وخرج ثم دخل
واحد وخرج وهكذا الى ان دخل القوم باسرهم فيها ثبت دخول الدار للقوم باسرهم دخولا معا فاذا ليس القوم
سوى الاحاد الداخلة في المعاني اذا علمت ذلك فنقول انا نرى وجودهما معا هو ماخوذ لا معا لا حاجة الى كل
واحد وجه فيكفيان في وجوده فيكون هذا وذاك علتين برح وجود مجموعهما معا وفي هذا اشارة ما الى القيد
في الدليل المشهور وهو ان مجموع الممكنات بحيث لا يشذ عنها شيء فله علة ولا يمكن ان يكون علة ممكنا اذ كل ممكن داخل في
الموجودات مجموع الممكنات فلزم ان يكون واجبا وهو المطلوب اشار الى الاعتبار الاول فلا قال قلت لا نم انه
هذا الوجه ممكن بل هو بهذا الوجه انما واجب الوجود لذاته وممكن موجود به فيكون فيه نظر لان الموجود في
الصورة هو الواجب ومعلوله واذا حذف وحده فالعقل كان متعددا كما ذكر ولا اشكال انه كان كل واحد منهما
موجودا فهما موجودان الفرض ان سواء المتعدد انما يكون باسرها احدهم آحاده والاحاد باسرها موجودة هنا
والممكن الموجود لا بد له من علة سواء كان واحدا او متعددا وسواء اعتبر مجملا او مفصلا اذ الاجمال والتفصيل يوجب
اجمالا في الملاحظة ولا يوجب اجمالا في نفس الامر فاذا اعتبر الواجب مع المعلول الاول مثلا فلا شك ان مجموعهما
سواء لوحظ مجملا او مفصلا موجود اي المراد بالمجموع هنا معروض الهيئة الاجتماعية بدون الوصف في ذات
الاشياء وهو موجود لا محالة وان لم تكن الهيئة الاجتماعية موجودة كما ان الواحد موجود وان لم يكن وصف الوحدة
موجودة واذا كان معروض الهيئة موجودا وهو ممكن لا حاجة الى الاحاد فلا بد له من علة وليس هناك شيء
آخر يصلح علة له ولا يتجه مادة الاشكال على انا نقول ليس التفاوت في المثال المذكور من حيث الاجمال والتفصيل
بل التفاوت بالمحمول فان الكل المجموع اخذ مجملا او مفصلا متصف بان الدار يسعه على التعاقب ولا يتصف بانها
يسعهم مجتمعين اقول نظره الله لا يخفى بصيرة عميا ولا يغطي من غطائه بشيء فان الكلام مبني على ان المجموع الموجود
معلولا ممكن والمجيب يمنع امكان المجموع بهذا الوجه وتوضيح الكلام في المرام ان الامكان نسبة بين الشيء ووجوده
وكذا الوجوب فاذا ليس شيء واحد له وجود واحد كان نسبة واحدة وكذا اذا ليس شيئان مجموعان

معصلا — في الكلام ايها الاعلى ان هذا لم ممكن محتاج فيه كل ذلك صح

الموصوف

معصلا ل

مع ان معا شيئا واحدا له وجود واحد كانت النسبة ايضا واحدة واما اذا اعتبر ان الوجودين امكن ان يكون النسبتين
وظاهر ان المجموع المعتبر مفصلا شيئان منسوبان الى وجودين لا شيء او شيئان منسوبان الى وجود واحد فلا بد
ان يكون النسبتين متكثرتين بالنسبة الى الوجودين فقوله المجموع الموجود مفصلا ممكن كلام مجمل وهو ممنوع بل غير محصل فان ذلك المجموع
اذا اعتبر كلاهما منتسب الى وجود واحد او وجودات متعددة لم يكن المجموع مأخوذا مفصلا بل مآل الكلام الى المجردات
التي لا تكون تفصيلها واذا اعتبر كل منهما معا الى وجود واحد او وجودات مفصلة لم يكن ممكنا فقط بل ممكنا وواجبا
بالاول من الفساد الظاهر وظاهر ان مورد التقسيم الى الوجوب والامكان انما هو النسبة الواحدة فان الوحدة معتبرة
في كل مقسم على ما سمعته في مبادئ من معلميك فمجموع النسبتين خارج عن المقسم العلاوة التي علقها على اذهان او توهم
مغلطا لا وانما هي سقطت بل قد سقط دفعها ورفعها على طرف الثمام السمام سماعا على ذوي الافهام في ساير اقواله
اقواله وعلى رأيه مناقضات ظاهرة تركناها لا لاهمالها وبحملها الى غيره التي افادها المصنف قدس سره فائدة بان ما هو
سبيل الدليل المذكور ولا يرد عليه ما اورده ولذلك قال بعد ذلك سائغ وذلك فنقل ان النظر في مفهوم الوجود يعطي انه
لا يمكن كونه الا للواجب ولو انحصر الموجود في الممكن لم يكن موجودا اصلا بيان الملازمة ان في ذلك التقدير يحتاج الممكن
اما بنفسه وبدون علة وهو حق بديهة او بغيره وذلك الغير ايضا ممكن على هذا التقدير فاما ان ينتهي الاحاد الى غير النهاية
او يدور وعلى التقديرين يكون اسناد الاحاد باسرها بان لا يوجد شيء منها ممكنا ولكل واحد من تلك الممكنات غير مستند
الى سبب مرجح وجوده على عدمه وهو حق لان الممكن ما لم يجب لم يوجد ولا يتحقق الوجوب الا اذا امتنع جميع انحاء العدم
وهذا الامتناع في الممكنات بدون الواجب غير متحقق لجواز انتفاء كل منها في ضمن انتفاء المجموع وبهذا يرد الى الطبق
حقيقة الموجودة غير محتاج الى ابطال الدور والتسلسل اقول ولعمرك انه ليس بشيء وقوله يكون اسناد الاحاد باسرها بان
لا يوجد شيء منها ممكنا حمل ان اراد به الامكان بحسب نفس الامر فهو ممنوع وان اراد به الامكان الذاتي لكن قوله فيكون وجود
الممكن غير مستند الى سبب مرجح وما ذكر من بيانه غير تام فان الممكن ما لم يجب في نفس الامر لم يوجد وضرورة الشيء واجبا في نفس الامر
لا يستلزم امتناع جميع انحاء العدم نظرا الى ذاته والا لزم انقلاب الممكن الذاتي الى الواجب ولزم ان لا يتحقق الممكن اصلا فان ج
يستلزم الممكنات الموجودة لم يرتفع عنه الامكان الذاتي ولم يمتنع جميع انحاء العدم ويحتمل ان اراد جميع انحاء ما يشمل العدم نظرا
الى مجرد ذاته حتى يرتفع بارتفاعه الامكان الذاتي فقوله لا يتحقق الوجوب الا اذا امتنع جميع انحاء العدم حمل فاسد باطل

وان اراد ما يشمله حميه اى اجزاء العدم كما يسمى الا وحتى رتبه هذا الامكان ونفى الامر فيها ثم لكن لا يلزم من شموله
ان لا يكون حميه اى العدم بهذا المعنى ممتنعا فان امكان اعتبار جميع الاحاد بهذا المعنى مع ان الاحاد ما بين
معلولات معه مع العلل معه النهايات والمعلولات المعدومة كذلك واحد فقط ثم حكمه امر صلاة دعوى وجوب الاجزاء
اعتبار جميع اى اجزاء العدم عن الممكن مع وانما هى دعوى بلا سند وسنده ولو كان كذلك لم ينعدم شى لكن انعدام كثير
من الممكنات مشاهد معلوم ولعل لعله ما وجد او توجه سره فى الغوراء الزوراء التى سماها بها ما سرده وابطل
دليله الخفى النخعى ضعيف بوجوه اخر منها انه ادعى ان كل ممكن ممتنع عليه جميع انحاء العدم ولم يبطل ما لم يكن ليس
كذلك ولعل الذى اوجد ذلك انه اشتهر ان الممكن البسيط الغير المقارن للمادة كالنفس الناطقة ممتنع انعدامه وليس ذلك
لاستناده الى الواجب بل لان ما يعدمه علي زعمهم يستلزم افراده بالمادة وليس لمجرد بها دعا هذا لا كونه يكون فى سلسلة
الممكنات ممكن لبسائط غير مقرونة بالمادة فلم ينعدم وان اراد العدم قبل الوجود لم ينفعه فظهر ان الذى حسبه برهانا حقيقا
لطيفا ليس فيه شى مما حسبه من اللطف اللهم الا ان يحمل على اللطف والكرم وجوه او لاكرم انه راد فعال بوجه تمهيد
برهانه الخفى النخعى وهذا البطلان بعضها ان بعض الموجودات واجب بالذات مع عدم الاستدلال على وجود الواجب بوجود
الواجب كما هو المشهور من طريقه المتكلمين فعدا امارها الطريق بهذا السير عن طريق المتكلمين وقد وصفه فى شرح الاشارات
بانه طريق الصديقين فان قلت الدليل منحصر فى الانى واللمى والواجب ليس معلولا فالدليل على وجوده يكون انيا فلا فرق
بين الطريقين قلت الاستدلال بحال مفهوم الموجود على ان بعضه واجب لا على وجود ذات الواجب فى نفسه الذى هو علة
لكل شى وكون طبيعة الموجود مشتملا على فرد هو الواجب حال من احوال تلك الطبيعة هو مقتضى تلك الطبيعة فالاستدلال
بحال تلك الطبيعة على حال افرادها معلولة لها الا ان الاول وان شئت قلت ليس الاستدلال على وجود الواجب فى نفسه بل
على اشتماله اى هذا المفهوم وثبوته واخذ او هذا الاعطاء الذى سلكه والاعطاء الذى اخذه ليس شيئا وفى قوله
ليس باستدلال اشارة الى ذلك وانظر ان دليل المتكلمين على اثبات الصانع بعد ازوده لدليلكم لدليل الحكماء ولعل
الشارح على ظاهر كلام المحقق فى شرح الاشارات حيث قال معناه ان طريق الصديقين فى اثبات الواجب
واحواله اوثق واشرف من طريقه المتكلمين فى الرجال اللمى اشرف من الانى فظاهره انه لا يلزم ان يكون دليلا
الواجب على احد الطريقين لما دون الاخر فى الذى وصفه بالوثوق وزيادة الشرف هو طريقه الصديقين فى

الواجب وصفاته وبراهينهم على اثبات الاحوال والصفات ليثبت خلافا للمتكلمين المستدلين عليها بالانات
وهذا الكافى فى الترجيح كما لا يخفى واما اثبات الواجب فظاهر البطلان يكون دليله على الطريقين معا والطريق
الصادق يقتضى ان الذى لم من الدعوى على الطريقين ليست برهان لمى فان دعواهم ان الممكنات منتهية الى الواجب
وان الممكن له موجد واحد وان العالم له خالق وصانع لا مجرد ان الواجب موجود بل هذا الازم تابع لثبوت تلك الدعوى
هذا فالمراد ان من الموجودات ما هو واجب بالذات والكون الدعوى عليه انها او توهم فى العروريات وهو ان البرهان
وهى هذا وما قدمناه من الدعوى وفيه وصاحب العلل يبطل بالبرهان التى هى الاحسن وحسن ان دليل الحكماء
على قولهم الواجب موصوف لمى فوقع فيما وقع واضطرب وقال على ما سنذكره قال على اشتهاره فى نسخ
بانه لو كان الاستدلال على ثبوت مفهوم الموجود للواجب يعد برهانا لميا لكان ثبوت هذا المفهوم للواجب
معلولا وكان ثبوت الموجود للواجب لعلة لم يكن واجبا هذا والمشهور المذكور فى كتب جمهور الحكماء والقدماء
والمتأخرين فى اثبات الواجب لا دليل وعرفانه والمه قدره واليه ورده حميعا وارده مع ما يرد عليه
رسالة موسومة بالحجج فى هذا الشرح ثم اراد ما قلناه الثانى توحيده تعالى وبرهانه يقتضى تمهيد مقدمة هى انه بين المتخلف
فى موضعه ان الوجود معنى واحد بين مشترك بين الواجب والممكن ثم اكثر القوم اطبقوا او وردوا انه زائد
على الماهيات الممكنة كلها الا ان كل فرد اعتبار زيادة توجب والمشهور من مذهب الحكماء وبعض المتكلمين المتأخرين
انه عين حقيقة الواجب تعالى وكثير منهم قرروا ان العين هو الوجود المطلق المشترك وتبعه الكلام فى المرام
فى ان نسبة الوجود الى الواجب مذهبين العينية والزيادة وفى نسبته الى الممكن ثلاثة مذاهب مشترك بينها ان
بين الوجود والماهية ارتباطا فالاول مذهب جمهور المتكلمين والحكماء حيث قالوا وجود الممكن زائد على الماهية
قائم به والارتباط فى القيام والزيادة والتصور المذهب الثانى ان الوجود عين الواجب تعالى وارتباط
الممكنات به هو ان الماهيات الممكنة يتقيدان بالوجود بكونه فيه كالشجرة فى النواة والموج فى البحر والوجود مسقط على
تلك الماهيات وبواسطة تلك الارتباط يقال للممكن انه موجود المذهب الثالث ان الوجود واحد شخصى وهو حقيقة غير
قابل للتعميم والتجزئة والتركيب هو حقيقة الواجب تعالى وارتباط الممكن به هو ان للممكن نسبة اليه بها يقال للممكن انه
موجود وكنه تلك النسبة مجهول فمعنى كون زيد موجودا ان له نسبة ورابطة الى الوجود لا ان الوجود قائم به

وذلك لان معنى الموجود ذو وجود وذلك يحكي بملك الشيء ولا لازم قيامه به وان يكون معنى قولنا الوجود موجود

انه نفس حقيقة الوجود لا ان الوجود قائم به او عينه والوجود وجود حقيقي والموجود كلي قال العلامة الجلال وهذا

الثالث مذهب المحققين وهو الاول ثم الاول فانه يلزم محذورات مبينة في موضعه ومن التالي انه لانه كالف

للشرع ويلزم نفي الاشياء الدنيا لكونه عدلا وتجربته انه لانه لو لوح هو كالنج والموج هو الذي ذكره لو كان الموج

جزء الزم تركبه الواجب فيلزم الامكان وان لم يكن جزءا اعني ما حصل لزم الكار الذي به اقول في الراجح بامثال هذه الايرادات

انه ان لانه ان اريد بعدم الموج جزء للبحر انه جزء للشيء من حيث هو هو فهو عدم قائم وان المرتبة الاحدية لا موج ولا جزء

بها وان اريد انه جزء للشيء الممنوع فلم لكن لا نسلم ان ذلك يستلزم التجزية المبدا الواجب في مرتبته وانما يلزم التجزية لو لزم تعدد المدرك

والظهور في المظاهر الامكانية ولزوم التجزية باعتبار الظهور في المظاهر ليس كلزوم عدمه وهم قائلون به والاذى ذكره

السيد في شرح لا يدل على ابطاله ومن اراد ابطال ذلك فعليه بطلان قولا التحول ولانه الاشياء الذي ما الله تعالى لا يلزم محذورا ما ذكره السيد كما تراه

على قواعدهم عدم اللزوم اذ ليس في مرتبته الا هو كان الله ولم يكن معه شيء ح بعد التبدل والظهور في المظاهر ظهور

الاسماء التي هي الحسنة والعقلية والدنية والعلو والذل انما هو بالنسبة الى المظاهر لا الله وهو من حيث هو ليس فيه

شيء من ذلك ثم ان كلام جميع الحكماء من الاشراقيين والمشائين وجمهور المليين من الصوفية والمتصوفين والمتكلمين صريح

في خلاف المذهب الثالث بل في كتبهم دلائل دالة على بطلانه ولعل العلامة اراد بالمحققين شرذمة من الاخص كالعلامة

قطب الدين الرازي في نظره وظواهر اقوال الصوفية واراد التوفيق بينها وبين القواعد العقلية من رفع الحجاب

البين تبيين له ان المراد اجمعه تكون جنيني فان هذا الثالث مع انه غير موافق لنصوص اهل الحكمة والتصوف

والكلام والملائم للعقل ولا للنقل على ما اعرف به السيد المنتحي قال العقلاء باجمعهم اطبقوا وصرحوا

على انه لا وجود ولا معنى لكون امكان التي وجوده جواهرا او حقيقة مستقل الوجود مفارق عن مادة لولك

التي وان قيل بالمفارقة عادت المحذورات التي الزمها وبالجملة الوجود الحقيقي الذي اثبته ان كان جواهرا مجردا

او حقيقة قائمة بما دار به مغايرا للموجودات لزم اشكالات وان كان مقارنا لها لزم منه المحذورات التي الزم على الاحتمال

الثاني محذورات اخر لا تكون على طول النص ومع هذه كلها انتخبها بعض الدواني والعامرين من اجلة المتاخرين وزاد

عليه ان حقيقة الواجب وكنهه انما هو المعنى الذهني المتبادر من الوجود والمصدري وستطلع فيما يأتي على مزيد

المذكور

البدري ط

المحقق ط

بفصله المحصلة ثم ان المصدري ذهب الى ان الوجود بالمعنى المصدري زائد في الكل لكن ربما يراد به الموجود

وهو بهذا المعنى على الواجب والممكنات كلها الا انه في الممكنات ماهيات والواجب بعد منزه عن الماهية لان ليس شيء

زائد على الوجود وادعى ان مذهب الحكماء من هذا الا انه هو المشهور عند الجمهور من ان الوجود حقيقة الواجب هو المعنى

قولنا ماهيته انيته اي لا ماهية له وهو على ما قرره وحرره المصدري من العزو الى الوجود اعني مفهوم الموجود

والوجود الذاتي اعني مفهوم الواجب بالذات ليس لها علة فهو واجب بحث لا ان شيء واجب كالعقل

وما رواه بخلاف الممكن فانه شيء واجب بالغير مثلا سماء واحد او ارض واجبا او ان في واحد ال

عن ذلك وبالجملة الممكنات وهي بله لان يعم بهذا النحو الغير والواجب بالذات عن قابل لها اد لو قيل هذه الجسم وكان

واجب مثلا لكم العقل بان مفهوم الواجب لا يكون معنى مفهوم الالف ولا جزءه لم يكن الالف في حد ذاته واجبا

لماهية في منحت الماهية ثم ان كل ماهية فهي من حيث هي ليست الا هي وهي في حد ذاتها ليست بموجودة ولا معدومة ولا

واحدة ولا ممكنة فلا بد ان يكون لوجوده ووجوبه سبب يصيره واجبا فذلك السبب كان غيره لزم ان يكون

الالف واجبا بالغير الموصوف به واجب بالذات وان كان عينه لزم تقدم الشيء على نفسه بالوجود والتشخص وسعته

انه لو كان للواجب ماهية لكان مفهوم الموجود والواجب عرضا لها لما ثبت انها عرضان لها فكل ماهية دهي

ان كل عرضي ممكن فيكون الواجب من حيث انه موجود او واجب ممكنا فلا يكون واجبا ومن ثم ذهب الحكماء

الى ان كل ماهية معلول والى ان ما هو واجب لذاته لا ماهية له والى ان الوجود مجرد عنهما في الممكنات ثم ان

صاحب الاشراق استدل على سلوكه على هذا الوجه وقال قول بطريق عرشي ان الذي فصل الذهن وجوده

عن ماهيته معلول دور الدليل عليه بانه لخصه ان الواجب لذاته لو انقسم في الذهن الى ماهية ووجود لكان له ماهية كلية

وكل ماهية كلية فانها لا يمتنع لذاتها حوادث غير متناهية فلا وجود كذي ليس المعنى لم يكن الواجب لذاته واجبا ليس

ماهيته نفس كلامه واقول فيه بحث من وجوه منها ان لزوم الماهية الكلية على التقدير المذكور ممنوع لا يكون الفصل

العقل الى انه وماهية جزئية متشخصة بذاتها ولو لم يتم هذا ماهية كان الرايح لعطفا وانما تم ما ذكر لو ثبت ان كل ورا

الوجود وجدان يكون ماهية كلية ومنها وجوه اخر فصلناها في موضعها وبالجملة ذهب الحكماء الى الاكثر اقيم

Margin notes: اليه ح · الزز · هيئته ط · فهم ل · في دفع المهية في الواجب وليس ح

والمنافين وقوم من المتكلمين الى ان انية الواجب ماهيته وفسره المتأخرون بما اشار اليه المصنف قدس سره في كلامه على انه
في هذا الكتاب جريا على ما هو المستفيض من اشارات المشائين وتلويحات الاشراقيين وان امكن حمل كلام الاولين
على ما هو تفسير الاخرين المتأخرين ولعلهم حرفوا الكلام عن مواضعها لما رأوا من الصعوبة في كون مثل مفهوم الموجود
غير عرضي مع امتناع ذاتيا واتحاد المحمولات فيها ولهذا اراد المصنف قدس سره فقال فان قلت اذا لم يكن مفهوم
الواجب زائدا عليه فاما ان يكون جزءه فيلزم تركب الواجب او عينه فيكون عينه فيلزم ان يكون الواجب
ماهيته وقد نفيتم … ذكر هذا السؤال بوجه غير ما ذكرنا واجاب بما يدفع لفظ السؤال على تقريره مع … على وجه يمكن ان
يستفاد منه الجواب على تقريرنا فقال قلت كما انه عينه ولا يلزم ان يكون عينه فان كل واحد من المفهومات المحمولة
بالمواطاة ذاتيا كان او عرضيا عينه ومتحد معه في نفس الامر بحسب ما صدق في موضوعه وماهيته من تلك الجهة ما يقال لان يقع جوابا
للسؤال عنه بما هو مثلا كل واحد من مفهوم الحيوان والناطق وقابل المشي والكتابة على الانسان ومتحد معه في نفس الامر
واذا قيل الانسان واحد بانه حيوان ناطق يقبل الغذاء ولا يقال ولو احد بانه ماشي قابل للكتابة لا يقبل ذلك فيكون
الاول ماهيته دون الثاني وان كان كل منهما متحدا معه في نفس الامر وهذا تمام كلام المصنف قدس سره في هذا المقام وحاصله
انه خالف المشهور عند الجمهور من معنى كون ماهية الواجب انيته وفسره توضيحا وبنى عليه التوحيد على ما مضى ثم ان بعض
الدواني والفاضلين من اهل المتأخرين اورد على تقريره وتفسيره ايرادا ثم … على وجه وينبغي لصاحب … اردنا
نقرر كلام المصنف … الى شيء ما اورده هذا المورد ورده ثم نشير الى تقرير هذا القاصر المعاصر فنقول
حاصل كلام المصنف ان مراد الحكماء بقولهم الواجب لا ماهية وراء الانية انه هو الوجود البحت المجرد عن الماهية لان ماهيته هي الوجود
الخاص … وهذا الذي من المعاصر اورد عليه الايراد من وجوه منها انه على ما ذهب اليه … الموجود البحت ان كان ذلك
على المفهوم الاعتباري المشترك فهو ظاهر البطلان وكيف يكون ذات الواجب امرا اعتباريا من المعقولات الثانية وان
كان فردا من افراد هذا المفهوم يرد عليه ان كون هذا الفرد موجودا ان كان لكونه فردا من افراد هذا المفهوم
وكونه من افراده عارض له اما مفارق او لازم فلا يكون عين الوجود بالمعنى المتعارف ومنها انه وان كان
موجودا لذاته ولا شك انه معروض للوجود المطلق وفرد له فيكون موجودا مرتين مرة لذاته وباعتبار كونه فردا
من الوجود المطلق وذلك الذات معروض للمفهوم المشترك فيه فلا … وباعتبار غيره من المكتاب من هذه الحيثية

بل لابد من التحليل الى الماهية والوجود معا اصلا اذ ثمة فرد خاص معروض للمفهوم المشترك فيه وذلك
هو التحليل فان قال المراد من نفي التحليل انه لا يمكن تحليله الى الموجود الخاص والماهية ههنا وتحليل الى نفس الموجود
الخاص والموجود قلنا ان الانسان الموجود يتحلل الى الانسان الذي هو ذاته والوجود المطلق الذي يصدق عليه
صدقا عرضيا لا فرق بين الصورتين في ذلك فان كان تحليل الانسان الى الموجود الخاص العارض وتحليله الى الانسان
مبنيا على ان العارض له حصة من مفهوم المطلق كان ههنا كذلك فان العارض لم يحصل منه وان حسب ان
التحليل في صورة الانسان الى الماهية والحصة … الى ما سميته بالموجود البحت من مفهوم المطلق كان كلما عرضا
ومنها ان ما ذكره من ان الواجب لا ماهية له اصلا ان اراد انه لا ذات له فهو ظاهر البطلان وان اراد انه ذات
لكن لا يسمى ماهية بحسب الاصطلاح فهو بحث لفظي لا يرجع الى طائل وحكمه فان من يقول انه حقيقته وماهيته هو الوجود الخاص
بذاته انما اراد به المعنى الذي يريده من الذات والحقيقة فلا يعني المنافاة الا في اللفظ وانت اذا تأملت ادنى تأمل
علمت ان ما ذكره من ان ذاته موجود خاص كلام خال عن التحصيل لان ذاته اما جزئي حقيقي مدرك يحمل عليه
الموجود بالحمل العرضي فليس صدق مفهوم الموجود الخاص عليه ذاتيا حتى يكون بذلك راجحا على المتكلمين
بهويته من هذه الحيثية … فمن اين تظهر الرجحان الذي هو المطلوب واما على ما ذكر فالرجحان ظاهر لان وجود
ذاته وجود خاص هو مبدأ … هذا المفهوم بذاته لا بوجود لازم ولا غيره انما يعبر كذلك بواسطة …
تحصيل تمام ما اورده هذا المورد على كلام المصنف وانت خبير بان ما اراده … اما الاول فجوابه انا نختار الاول اي
مفهوم الموجود لكن بحسب وجوده العيني وكيف لا يكون عينه وهو محمول والحمل هو الحكم بالاتحاد في الخارج
فكما ان كل ممكن موجود عين ذلك المفهوم ولا يلزم من ذلك كون ذلك المفهوم … منها واما ان هذا
المفهوم امر اعتباري فظاهر الفساد فان كون الموجود موجودا ضروري الا ترى ان العلوم … وهو …
ان موضوع العلم الاعلى هو الوجود المطلق ثم حكموا بان وجود موضوع غني عن الاثبات لكونه بين
الثبوت ثم ان اراد بكونه من المعقولات الثانية انه من المعقولات الثانية في رأي المتأخرين بنوع …
اراد انه … على رأي الحكماء فهذا … لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون موجودا في الخارج في المعقولات الثانية
عليه … وتشريحهم كثيرا ما يكون موجودا … فظهر انه يمكن ان يكون الواجب على مفهوم
الموجود بحسب الوجود العيني فان مفهوم الموجود موجود في الخارج بافراده وهو بحسب هذا التحقيق

تمهيد ل

الوجه كونه ان يكون على الواجب وقوله ورد عليه ان يكون هذا الوجود موجودا آخر ثم [illegible]
حواشي التجريد بعض تمهيد مقدمة هي ان العوارض المحمولة على الشيء مواطاة عين ذلك الشيء ومتحد معه في الخارج
ومغاير زائد عليه في الاعتبار الذهني فان سئل عن ذلك الشيء من حيث هو في الخارج هل هو عين الخارج او غيره
فالجواب انه عينه وان سئل عنه من حيث انه في الذهن فالجواب انه غيره لا اتحادهما يكون في الوجود الخارجي
فقط والتغاير في الذهن ولا اتحاد في النسبة بينهما لا يكونان من حيث يكونان متحدين وانما يتصور حيث هما
متغايران ولا اول ما لا يكون له جهة التغاير بان لا يكون له الوجود الذهني لا يكون له نسبة الى العارض المذكور
واذا تمهد هذا فنقول ان لم يكن للذات الذي هو واجب الوجود وجود ذهني لم يكن له مع مفهوم الموجود جهة
التغاير فلا يكون بينه وبين مفهوم الموجود نسبة حتى يسع ان يقال [illegible] بذاته او بشيء آخر [illegible]
للممكن وبهذا ظهر الفرق بينه وبين الممكن ويندفع ايراده الثاني وسقط الترديدات البعيدة التي يمجها الطبع السليم
والحاصل ان الممكن يمكن ان يحصل لذاته وجود ذهني يمكن تحليله وذلك في الواجب ممتنع والجواب عن الثالث

احدها ل

ان الماهية ههنا عبارة عما هو عبارة عن الذات المجردة عن العوارض في اعتبار العقل فاذا اخذ ذاتها عند
[illegible] على الاعم عنده [illegible] الذات في نفسها عارية عن العوارض المحمولة وفي نفس الامر مخلوطة
بها [illegible] ويعتقد لا محالة ان ما هو تلك الذات او غيرها وما يصح اسناد العارض
الذي هو مفهوم الموجود الى الذات المذكورة [illegible] ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد [illegible] ان يكون اسناده اليه
محكوما ان كل ذي ماهية معلولة وانت خبير بان ذلك شامل لكل ذي ماهية سواء كان وجودا او غيره وكذا
ما حققه من ان له تعالى ماهية موجودة في حد ذاتها توهم فاسد لانه ان اراد بذلك ان معنى الموجود ذاتي له يلزم
ان يكون هذا المعنى المعلوم المحمول على كل موجود بالمواطاة اما ان يكون حقيقته تعالى او جزءه تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وان اراد انه سبب لاتصافه بهذا المعنى يلزم ان يكون الشيء علة لموجوديته وقد تنبهوا امتناع ذلك
ثم على تقدير جواز كون الشيء علة لموجوديته [illegible] على ان ماهيته وجود خاص مقتض لموجوديته ولم لا يكون
ماهيته شيئا [illegible] مقتض لذلك وهل هذا الا تحكم محض وان اراد به المعنى الاول فلا يلزم منه ليس
وكذا ما تكلم من ان [illegible] لو كان [illegible] على الموجود العام بذاته لاحتاج في كونها موجودة الى [illegible]
الوجود الخاص القائم بذاته فانه يستغني في كونه موجودا عن عروض عام [illegible] توهم فاسد لانه ان اراد

عول

بما يوصلها من الوجود بعد قيام البرهان في موضعه على امتناع عروضه للاشياء وللزم ان يكون موجودات
[illegible] في ضرورية موصوفة الى عروض الوجود له وان اراد صحة انتزاع الوجودية على ما صرح به في حواشيه
على شرح التجريد فبعد الاغماض عن خلو ذلك عن التحصيل وتسليم ان له معنى محصلا فمعروضه للممكن ثم واي حاجة
للممكن في ضرورية موصوفة الى عروض صحة انتزاع الوجود بل [illegible] ذلك فان عروض العوارض للشيء [illegible] الموجودية كما بين
في موضعه وسلم وكذا الحال في عروضه للموجود العام بذاته ثم المراد بالماهية المسلوبة عنه هو الذات المجردة عن
العوارض المحمولة في اعتبار العقل وملاحظته فان العقل اذا لاحظ الذات مجردا ونسبه الى العارض يطلب سببا لاتصافه
واما اذا لاحظ ملحوظا بالعوارض غير منتزع احدهما عن الاخر في نظره لا يطلب سببا لذلك اذ ليس في نظره شيئان حتى يطلب
سبب لاتحاد احدهما بالاخر وكذا اذا لاحظ العارض مجردا عن الموصوف لا يطلب سبب الاتصاف مثلا اذا لاحظ
السماء الموجود والوجود الموجود وبالجملة الشيء الموجود يطلب سببا ويقول لاي سبب صار السماء موجودا او الوجود
موجودا او الشيء موجودا واذا لاحظ الموجود البحت لا الشيء الموجود لا يسوغ ان يقول لماذا الموجود موجود وهذا السائل [illegible]
تمام كلام المصنف فيما [illegible] بعد ان ذكرناه ولا [illegible] كاف في رد ايرادات هذا المورد كلها فان لها ايرادات
اخر غير ما نقلنا عنه لكن الكل مندفع بما ورد من كلام المصنف فلا نطول بايرادها وردها لانه لا يذهب عليك ان الكل من
ايراده ووجوه الجواب اقرب الى الصواب الا ان الاكتفاء بما ورده المصنف من الكلام في هذا المرام على
ما يقتضيه المقام اولى واوفق بهذا المقام المعاني ولما قرر ان معنى قول الحكماء وجود الواجب عينه ليس الا انه
الموجود البحت على ما قرره المصنف بل ان ماهية الوجود الذي هو مبدأ اشتقاق الموجود فصل ذلك على ما بني
عليه التوحيد في [illegible] فصلين [illegible] الفصل الثاني ان وجوده لا يزيد عليه بل هو عين وجوده الخاص
[illegible] انه لو كان الوجود زائدا عليه حتى يكون الشيء موجودا [illegible] في حد ذاته مع قطع النظر عن العوارض
موجودا ولا معدوما كما حقق في موضعه وكل ما هو كذلك فهو ممكن لان اتصافه بالوجود اما بسبب ذاته فهو
محال لان الشيء ما لم يوجد لم يوجد فيلزم تقدمه بالوجود على نفسه [illegible] واما بسبب غيره فيكون معلولا فلا يكون واجبا
[illegible] اما اولا فلانه ان اراد بالوجود معناه المصدري الذي هو مبدأ الاشتقاق على ما قرره غيره
في حواشيه على التجريد وغيره [illegible] في الفصل الثاني الذي جعله مقدمة للتوحيد على زعمه حيث يقول

فلنكتف ل

[illegible] احتياط

الملازمة التي ادعاها بقوله لو كان وجوده زائدا لم يكن في حد ذاته موجودا ولا معدوما ممنوعة فيه معدومة غير بيّنة وانما هي مجرد دعوى بلا بينة وانما تثبت لو ثبت انحصار الموجود في حد ذاته في نفس الامر ولم يثبت بل يثبت ان الواجب غير موجود في حد ذاته بل انه غير موجود اصلا فان جمهور الحكماء والمتكلمين قرروا انه غير موجود في حد ذاته وقوله كما صرح في موضع من تسليم التعبيرات التي يسلكها اهل الجدل والسفسطة وكيف يصح هذه التوسط في موضعه والذي ذكر ان الحكماء ذهبوا اليه الذي زعم ثم ان القائل هو اشبه على التجريد عن مرتبة ان الموجود ما يصح انتزاع الوجود عنه ومن ان كون الشيء موجودا بهذا المعنى لا يستلزم تحقق وجوده في الخارج فمن الجائز ان يكون الشيء موجودا ويكون الوجود الذي هو ماخذ الاشتقاق للموجود غير موجود في الخارج على ما هو مذهب جميع المتاخرين من الحكماء والمتكلمين وبالجملة ما لم يثبت ان صدق الموجود على شيء يستلزم كونه نفس الوجود او مغايرا له لم يثبت ما زعمه ولم يثبت بعد وما اتى من البيان بما يغني عن كما لا يخفى واما ثانيا فلان اللازم من زيادة الوجود على شيء ان لا يكون ذلك الشيء في حد ذاته موجودا الا ان يكون موصوفا او لا نسلم من كون الوجود زائدا ان يكون الموجود زائدا فان الانسان غير زائد على زيد وان الثانية خارجة لا نسلم انه لو صدق الموضوع بدون الوجود لزم صدق المشتق بدون المبدأ ثم لانا نقول الموجود على زعم هذا القائل غير مشتق على ما تقرره في الفصل الاتي بقوله ليس معنى الوجود بحسب العرف من ان يكون امرا مغايرا للموجود بل معناه ما يعبر عنه بالفارسية بهست ومرادفاته ولا نم ان هذا المعنى مشتق وان الكسوة ما يسار من صيغة الموجود بل الوجود ولو سلم انه مشتق فلا نم ان صدق المشتق يستدعي مبدأ موجودا في الخارج ولا نكون ان يكون مبدؤه امرا انتزاعيا كما هو مذهب كثير من المتكلمين المتقدمين وجمهور الحكماء والمتكلمين في المصادر المشهورة وكثير من نظائره واما ثالثا فلانه اذا كان ذات الواجب بعين الوجود فلا يخلو اما ان يكون الوجود حقيقة الذات كما هو المتبادر من كون الذات نفس الوجود او يكون الوجود صادقا عليها صدقا عرضيا كما يصدق مفهوم الشيء وعلى الاول اما ان يكون ذلك الوجود ما نفهم من لفظ الوجود اعني المعنى العام البديهي المشترك بين الموجودات او معنى اخر ونسميه بعضهم بالوجود الخاص والاول ظاهر الفساد والثاني يقتضي ان يكون حقيقته غير ما نفهم من لفظ الوجود

كالمهمات عن انك سميت تلك الحقيقة بالوجود كما سمي الانسان بالموجود ومن البين انه لا اثر لتلك التسمية في الاحكام وان هذا القسم راجع الى الواجب ليس الوجود الذي فيه الكلام ويلزم ان يكون الواجب ذا ماهية وقد برهن على ان كل ماهية معلول وعلى الثاني فهو ان يصدق عليه صدقا عرضيا فلا يمكن ان صدق الوجود عليه لا يغنيه عن العقل بل لا يستدعي ان يكون موجودا ولذلك ذهب جمهور المتاخرين من الحكماء والمتكلمين الى ان الوجود معدوم ثم قال هذا المبحث في الفصل الثالث ولان هذا المطلب ادق المطالب الالهية واخفاها فلا علي ان اشبع فيه الكلام واقدم على ذلك مقدمة اقول لا يخفى ان من قبيل الاطلاقات العرفية قد يطلق على معنى من المعاني يوجد بالاصطلاح يساعده البرهان لا من كل كلامه ويظهر ذلك كثيرا منه ان لفظ العالم يطلق في اللغة على ما يعبر عنه بالفارسية بدانا ودانش ومرادفاتهما ما يوهم انه من قبيل الصفة التي تتحقق والعقل الحكمي يحقق بان حقيقته هي الصورة المجردة وربما يكون جوهرا كما في العلم بالجوهر بل ربما لا يكون قائما بالعالم كعلم الواجب تعالى بذاته وثمة ان الفصول الجوهرية يعبر عنها بالالفاظ توهم انها اضافات عارضة لتلك الجواهر كما يعبر عن لفظ الانسان بالناطق المدرك للكليات وعن فصل الحيوان بالحساس والمتحرك بالارادة والتحقيق انها ليست من مقولة الاضافات في شيء بل هي جواهر فان جزء الجوهر لا يكون الا جوهرا كما تقرر عندهم وبعد ذلك نمهد مقدمة اخرى هي ان صدق المشتق على شيء لا يقتضي قيام مبدأ الاشتقاق به وان كان عرف اللغة يوهم ذلك كما قرره اهل العربية ان اسم الفاعل ما دل على امر قائم بالمشتق منه وهو بمعزل عن التحقيق فان صدق الحداد انما هو بسبب كون الحديد موضوع صناعته وصدق المشمس يستند الى نسبة الماء الى الشمس وبعد تمهيد هاتين المقدمتين نقول يجوز ان يكون الوجود الذي هو مبدأ اشتقاق الموجود امرا قائما بذاته وهو حقيقة الواجب تعالى ووجود غيره عبارة عن انتساب ذلك الغير اليه فيكون الموجود اعم من تلك الحقيقة ومن غيرها المنتسب اليها وذلك المفهوم امر اعتباري عند جميع المعقولات الثانية وجعل اول البديهيات فان قلت كيف يتصور كون تلك الحقيقة موجودة والى معنى انها كما ذكرتم على الوجود وكيف يعقل كون الموجود اعم من تلك الحقيقة فليس معنى الموجود ما يتبادر الى الفهم ويوهم العرف من ان يكون امرا مغايرا للموجود بل معناه ما يعبر عنه بالفارسية بهست ومرادفاته فاذا فرض الوجود مجردا عن غيره قائما بنفسه كان وجود الشيء فيكون موجودا بذاته كما ان الصورة المجردة اذا قامت بنفسها كانت علما بنفسها وكانت علما وعالما ومعلوما كالنفوس والعقول بل الواجب تعالى وعلى ما يوهمه ذلك انه لو فرض تجرد الحرارة عن النار وكان حارا وحرارة فان قلت كيف يتصور هذا المعنى الاعم من الموجود الواجب لذاته قلت يمكن ان يكون هذا المعنى الواحد الامر الشامل الوجود القائم بذاته وما هو منتسب اليه وباعتبار ذلك ان يكون وجود الواجب ما نسبه فيكون قيام الوجود قيام الشيء بنفسه ومن الجائز ان يكون من قبيل قيام الامور المنتزعة العقلية لمعروضاتها كقيام الامور الاعتبارية مثل الكلية والجزئية فلخص من هذا ان الوجود الذي هو مبدأ اشتقاق الموجود امر واحد في نفسه وهو حقيقة خارجية والموجود اعم من هذا الوجود القائم بنفسه وما هو منتسب اليه واذا حمل كلام الحكماء على ما ذكرنا يحصل مرام معقول فان قلت ما ذكره من انه يمكن حمل كلامهم على ذلك لا يكفي بل لا بد من الدليل على ان الامر كذلك قلت لما دل البرهان على ان وجود الواجب عينه ومن البين ان المفهوم البديهي المشترك لا يصلح لذلك فلا يكون الامر

كذلك فان قلت لم لا يجوز ان يكون هو ساك بكون كل منها واجب لذاته فيكون مفهوم واجب الوجود عرضيا
لها قلت تحقيق دفع الشبهة متوقف على المقدمات الست ولنفصل المقدمات اللاحقة ادله عليه لو كان كذلك لكان عرضيا
اما معللا بذاته فيلزم تقدمه بالوجود على نفسه او بغيره فيكون [illegible] اقول فيه [illegible] الا فلان [illegible] النظر الحكمي
والبحث الجلي فيه ان يكون [illegible] او امر [illegible] هو المفهوم [illegible] فان المفهوم [illegible] محمول على [illegible]
ثم [illegible] ان ذلك الامر قد يكون [illegible] وقد يكون عرضيا فالمفهوم [illegible] والعرض [illegible]
وتحصيل البحث والتفحص [illegible] او اما [illegible] فلان المقدمة [illegible] وسلمنا [illegible] وما [illegible] عليها
على ما هو المذكور المسطور [illegible] بينه وبين المصنف [illegible] وسلمنا في هذا الموضع
بوجه [illegible] لا [illegible] ان [illegible] مبدء الاشتقاق [illegible] وهو [illegible] الا ان
[illegible] فلان قوله اذا [illegible] الوجود [illegible] فكان وجود [illegible] فيكون
[illegible] ولا [illegible] حال [illegible] هو كون [illegible] الوجود
ما ذكر [illegible] وهو [illegible] فلان قوله [illegible] البرهان [illegible] فالبرهان
الذي اورده [illegible] لا يدل على ان الواجب هو الوجود وكيف يدل على هذا الامر [illegible] واما استناد
فلان الدليل الذي [illegible] لو كان كذلك لكان [illegible] لدل على ان مفهوم الواجب والوجود عرضي
ولا يدل على ان مفهوم الوجود الذي هو مبدء الاشتقاق [illegible] ولو كان الوجود عرضيا لكان في كونه وجود
[illegible] ولا يلزم من الاشياء في كونه وجود الاشياء في كونه موجودا [illegible]
بعد ما [illegible] على ما تقدم قال لا يجوز تعدد الواجب لذاته والا لتعين الذي به الامتياز ان كان نفس ذاتها
وذلك بان يكون احدهما شيئا واجبا بالذات والاخر شيئا او واجبا بالذات مثلا يكون احدهما [illegible] واجبا
بالذات والاخر [illegible] واجبا بالذات [illegible] الاصلا ولا يتصور الا بهذا الوجه لزم ان يكون الواجب [illegible]
وان يكون مفهوم الواجب زائدا على ماهيته لما [illegible] زيادته على [illegible] وذلك مناف للوجوب
الذاتي لما عرف في المقدمة على ما [illegible] وان كان التعين لا يدل [illegible] ولا يجوز ان يكون تلك
العلة نفس الواجب لانه [illegible] لا [illegible] ان يكون التشخص علة التعين ولا الواجب [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الامور المشتركة [illegible] ان يكون علة للتشخص [illegible] ولا يلزم ان يكون تشخص الواجب
معلولا لغيره لان وجود التشخص موقوف على تعينه فلا يكون واجبا بالذات ولا يرد على هذا [illegible]
لم لا يجوز ان يكون [illegible] منهما [illegible] ويكون مفهوم واجب الوجود محمولا عليهما على سبيل
[illegible] اللوازم الخارجية فيكون كل منها [illegible] واجب الوجود [illegible] فلنا انه لا يرد ذلك
لانه لو كان كذلك كل شيء منهما موجود [illegible] يكون كل منهما [illegible] واجب الوجود ويكون واجب الوجود
[illegible] الى [illegible] مفهوم الواجب وذلك [illegible] الوجوب الذاتي لما عرف في المقدمة ولا [illegible] في
هذه الملازمة [illegible] لما [illegible] الاشكال المشهور عند الجمهور [illegible]
لكن [illegible] على التوحيد [illegible] لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان [illegible] السماء [illegible]
على تعدد الاله [illegible] والواحد [illegible] ان [illegible] الا [illegible] واجب الوجود بالذات معنى واحد
[illegible] ان تعدد [illegible] لا [illegible] الواحد [illegible] التعدد [illegible]
[illegible] يكون بعده [illegible] وجوده [illegible] واجبا بالذات [illegible] الوجود على تعدد
[illegible] المعنى [illegible] الوجود [illegible] العدد والالكان
[illegible] لا يجوز تعدد الاله [illegible] الواجب بالذات [illegible] السماء والارض وسائر الممكنات

ولا [illegible]

٥٨

ولا يكون ان هذا [illegible] عما اخذه المتكلمون من الوحدة وان كان [illegible] هذا اما افاده المصنف
وطاهر انه تمام بعد تسليم ان الوجود [illegible] ففيه ثم المشهور عند الجمهور في الاستدلال على التوحيد
امور اخر مذكورة [illegible] في مواضع [illegible] المتأخرين [illegible] الواجب هو الوجود المطلق الذي
وتشبثوا [illegible] المذهب [illegible] الذي [illegible] فقالوا الوجود المطلق الذي هو المعلوم المصدري ليس هو الواجب
وهو [illegible] وان كان الوجود [illegible] وسعى الدليل [illegible] على هذا ان الوجود المعلوم الذي هو
هو الواجب فلو تعدد لم يكن الامتياز [illegible] والا لكان [illegible] المفهوم عرضيا فكان معلولا لما
[illegible] كل عرضي معلول [illegible] ذلك [illegible] الواجب معلولا [illegible] الامتياز [illegible] التعدد [illegible]
ما [illegible] فالوجود لازم [illegible] هذا المعنى [illegible] عليها [illegible] لا [illegible] ولا
[illegible] الاشتغال [illegible] الواجب هو الوجود الذي [illegible]
في الاختلاف [illegible] ولا [illegible] من وجوه [illegible] والمنع [illegible] ويمكن الاستدلال على التوحيد
بانه لو تعدد الواجب كان الاثنان [illegible] العارض واحد [illegible] او ممكنا [illegible] الاول [illegible]
لافتقار هذا العارض الى كل واحد [illegible] الاحاد [illegible] الوجوب وكذا [illegible] لان الممكن لا بد له من علة
[illegible] العلة [illegible] هذا المعروض فيلزم كون الشيء فاعلا لنفسه ومعدا [illegible] واما واحد فيهما وهو
[illegible] لافتقار المجموع الى الواحد الاخر [illegible] عندنا [illegible] على المشهور
ان العلة التامة لا [illegible] على [illegible] ان يكون [illegible] مجموع الواجب [illegible] على [illegible]
المجموع [illegible] مجموع [illegible] الموجود [illegible] هذا الواحد وذاك الواحد [illegible] فهو المجموع
لا [illegible] وجود المجموع [illegible] معروض الاثنينية [illegible] العارض [illegible] المتعدد [illegible] يكون [illegible]
واحد [illegible] الاحاد [illegible] موجودة [illegible] موضعه انه يمكن ان يصدر عن الواجب شيء [illegible]
الاول شيء [illegible] في المرتبة الثانية [illegible] في درجة واحدة [illegible] في صدور الكثير
عن الواحد [illegible] بدون الاستعانة بالاعتبارات التي [illegible] الاول [illegible] هو المشهور [illegible]
[illegible] يصدر عن مجموع الواحد ومعلوله [illegible] ثالث [illegible] هذا الدليل على التوحيد [illegible] كل واحد
المغالط [illegible] فان هذا الدليل مبني على مقدمات الاولى ان المجموع بالمعنى المذكور [illegible] بعض الفضلاء [illegible]
[illegible] انه ممكن وذلك ظاهر [illegible] ان كل ممكن [illegible] متعلق [illegible] لا تتصل [illegible] الرابع ان
لا شيء [illegible] المجموع الا كل واحد [illegible] متعلق [illegible] ذلك [illegible] تغير
[illegible] على [illegible] المتعدد [illegible] مجملا واخرى مفصلا [illegible] الاعتبار [illegible] لكونه علة مستقلة
الاول [illegible] الكلام [illegible] الاعتبار [illegible] هذا الاعتبار [illegible] كل منها واجب لذاته [illegible] لا [illegible]
اذا الموصوف هذا الواجب وذلك الواجب [illegible] كل واحد منهما مستقبل عن العلة [illegible] الاجمال والتفصيل
انما يوجبان التغاير في الملاحظة لا في الملحوظ فالموجود [illegible] في صورتي الاجمال والتفصيل [illegible] واحد فلا يكون
احدهما [illegible] الوجود [illegible] ولو [illegible] مجموع [illegible] من حيث الاجمال [illegible]
حيث التفصيل [illegible] المتنبه الى [illegible] متعددا [illegible] الفضلاء [illegible]
[illegible] مفصلا [illegible] مجملا لان المجمل والمفصل [illegible] الوجود الذهني [illegible] احدهما [illegible]
[illegible] هذه الصورة [illegible] علة مستقلة كون كل منها [illegible] البطلان وان اريد كون المجموع
[illegible] الشيء [illegible] سواء اريد بالكل المجموع [illegible] مجملا ومفصلا [illegible] العشرة [illegible] الاحاد
هذا المبلغ وليس هناك الا كل واحد واحد من الاحاد وما صدق عليه العشرة [illegible] الكل [illegible] واحد واحد
من الاحاد والمجموع ولا يصلح شيء منها للعلة المستقلة للمجموع اما الاول [illegible] عن غيره واما الثاني فلانه

عينه ومنهم من منع احتياج هذا المجموع الى فاعل مستقل تخصيصاً للمقدمة القائلة بان كل ممكن محتاج الى فاعل
مستقل بما اذا لم يكن ذلك الممكن مركباً من الواجبين و هو تخصيص في المقدمة الكلية الضرورية من غير سند
معتمد فان اداء صدقها هذه المقدمة على العقل حكم بها حكماً كلياً من غير اشتباه ولو صح ذلك لانفتح باب التخصيص
في كل مقدمة كلية بما عدا صورة النزاع فلم يتم شيء من البراهين في شيء من المواد قال الشيخ في التعليقات كل اثنين فالواحد
منهما متقدم عليه طبعاً انه يتصور وجود واحد منهما دون وجود الاثنين ولا يتصور وجود الاثنين الا
والواحد موجود واحد وهذه المقدمة كلية اذا اضيف اليها ان واجب الوجود لا يكون ان يوجد شيء قبله
انه قبله فضلاً انتج منهما انه لا يتصور موجودان متصفان بوجوب الوجود بهذه عبارته وهو مجمل ما ذكرناه
مفصلاً فتدبر فان ذلك … الواجبين بالبراهين المذكورة امكن ان يستفاد التوحيد من مضمون قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا بان يحمل الفساد على الانعدام اقول ان كلامه هذا زائد ليس فيه طائل ولا يرجع الى
حاصل والمقدمات التي نظمها بطلت ليس لها قائل وهي معترضة ممنوعة منقوضة اجمالاً وتفصيلاً وما توهم من
… عليل فيه ما فيه وجوابه عن البحث عنها انه ان اراد ما يتوقف على المستقل الذي يوهم لكل ممكن ما يكون
فاعلاً في كل جزء من اجزاء ذلك الممكن اذا كان له اجزاء فلزوم فاعل بذلك الوجه لكل ممكن كذلك مم فان المركب من
الواجب والممكن ممكن على ما سلم وليس له فاعل وان اراد الفاعل المستقل لجميع ما لا بد منه فاعلاق الكل بعلة الكل
وان كان فاعلاً لجزء الكل جزء فلو سلم لزومه لكل ممكن وانه يلزم ان يكون غير الممكن الجميع المعلول فلا نم ان
اللازم منه مطلوب والمطلوب منه لازم فان المجموع الذي اعتبرت انه لم يكن فيه شيء غير الاحاد التي هي الاجزاء
الواجبة بطل ما ورد اولاً وبيشبه الكلام عليه وان كان فيه شيء غيرها فليكن فاعل المجموع فاعلاً ما عبارة وفي تأمل
الى ان فاعل كل لا يلزم ان يكون فاعلاً للكل جزء … واستحالة كون فاعل الكل جميع الاجزاء الواحدة عن الجملة الزائدة
التي هي اعتبر ما اعتبارها مجموعاً وظاهر انه لا يلزم من ذلك لا يلزم كون الشيء فاعلاً لنفسه ومنها ان مجموع غير جميع
الاجزاء على ما نقل لا يستلزم ان يكون كل مجموع كذلك ومنها ان المقدمة الاولى فيها اجمال وابهام حيث لم
ما حصلت انه موصوف او موصوفات ومنها ان المقدمة التي فيه لا يتم الا بعد اثبات ان لهذا المجموع وجوداً واحداً
غير وجودات الاجزاء الواجبة وقد من الكلام وسيأتي في كلامه ما يناقضه ومنها ان في المقدمة الثالثة كنا نشتغل
عما ذكرناه اولاً ومنها ان الرابعة ليست له فائدة حيث يكون ان يكون جملة الاحاد الواجبة فاعلاً للكل ولا لكل
واحد ثم قال ومنهم من تكلف منع المقدمة القائلة بوجود المجموع اقول ان تقريره هذا ايضاً فيه ما ورد انا نمنع ان
المجموع في الخارج غير جميع الاحاد الواجبة الملازمة التي ادعاها باطلة اذ ما في صورة يتصور احاد … ولا
ياتي نم يزيد توضيح ومعنى ما حال فيه تفصيل وتفصيل فيه تحصيل وسيأتي هذا تمهيداً امور اولها ان الامور الكثيرة قد يكون
لها وحدة بها تصير واحداً في نفس الامر وذلك اما في الخارج او لا فان نفس الاجزاء كالاكثر وقد لا يكون لها وحدة
في نفس الامر الا … ربما يحكم في الوهم ويعتبر لها وحدة وثانيها انه لا يكون كلاً ما له … بل وهم … ان الكثير لا يكون
واحداً الا بوحدة فالكثير من حيث انه متصف بوحدة يكون واحداً واما بدون هذا فكلاً وبهذا يكون كلاً واما بدونه فكلا
فالكثير بالنظر الى وحدته من حيث انه يكون كلاً ومجموعاً وبدون هذا لا يكون الا كثيراً ولا يكون كلاً ولا مجموعاً
فان الكل والمجموع هو الكثير من جهة انه واحد فان كان واحداً في نفس الامر كان كلاً ومجموعاً في نفس الامر وان لم يكن
واحداً في نفس الامر فان اخترع الوهم له وحدة واعتبر واحداً توهماً اختراعياً كان واحداً وكلاً اختراعياً لا في نفس الامر
وثالثها ان الشيء … الى … العرض … في الخارج … انه لا يمكن ان يكون شيء واحد علة لنفسه ومعلولاً
من جهتين ورابعها ان الامر الموجود في نفس الامر اذا كان له حالة والضعف فيها بعضه مجموع او غير مجموع له كان من
في نفس الامر من حيث الضاقه … وهذا ما علم المورد المستدرك المغالطة في لطف

مدرك … الوزير

الدليل

جهتين ل

انها

لهياكل ل

انها بالتصريحها والرمز وورده في شرح الهياكل حيث جوز اتحاد النفس في افراد الانسان مع الاختلاف
وحيثية انه يلزم ان الواحد باختلاف الحيثية يختلف في نفس الامر بل الخارج ثم بعد تمهيد تلك الامور نقول في جواب
السند لا نم على الوحدة حيث قال الواجبات الكثيرة ممكنة لاحتياجها الى الجزء فان الجزء والكل متصادقان فما لم يكن كل
لم يكن جزء فان اريد ان تلك الواجبات كل في نفس الامر فيمتنع هذا لان عروض وحدة لها تصير بها وحصول مجموع وكل واذا
لم يكن في نفس الامر كل ومجموع لم يكن هناك احتياج الى جزء ولا امكان بل لم يكن الا واجبات غير ممكنة وان اختلق مجموع
فيها وكل فكلا ولو سلم ان لها وحدة بها صار كلاً ومجموعاً فان هذا الكل ممكن فلا نم احتياجها الى علة خارجة عنها وانما يكون
ان علة الكل المجموع ذوات واجبات كثيرة فيكون من حيث انها كثيرة علة لها من حيث انها واحدة وكل ومجموع ولا
يلزم من ذلك كون الواجب معلولاً فان المعلول هو الكل من حيث انه كل وذلك ممكن كما عرف ولو سلم الاحتياج
الى علة خارجة فبطلان اللازم مم واما الذي اشار اليه من ان الاختلاف بينهما ليس الا في الملاحظة دون الملاحظ فهو
كلام … وهذا انما … تكثر لم يكن واحداً في نفس الامر وفي تلك الصورة لا يقول احد بان المفصل علة المجمل حتى لا يجعل
بل من قال بذلك انما قال به في كثير صار واحداً في نفس الامر حتى يكون من حيث انه واحد وكل معلولاً له من حيث انه
كثير فيكون من حيثية علة ومن حيثية اخرى معلولاً واستحالة هذا مم لا نم ان لها من حيث انها كثيرة ممكنة لانا نمنع هذا او
ونقول انها من تلك الحيثية ليست الا واجبات غير ممكنة لا جزء او لا كلا حيث لم يكن لها كل من تلك الحيثية ثم ان الذي ادعاه
من احتياج كل ممكن الى فاعل مستقل كلام مم ان اراد بالاستقلال ان يكون فاعلاً للكل جزء من اجزاء الممكن المركب فذلك
مم منقوض بالممكن المركب من الواجب والممكن على زعمه وبغيره وان اراد به الاستقلال في ايجاد الممكن من حيث انه ممكن
فعدم تحققه فيما صورته وتصوره مم فان الواجبات من حيث انها واجبات كثيرة فاذا كانت علة للكل بما هو كل
ومجموع من حيث انه ممكن جاز ان يكون فاعلاً له وحده لها في نفس الامر فيكون فاعلاً مستقلاً للممكن من حيث انه
ممكن ثم الذي توهم من جواز كون جميع الممكنات علة لنفسها … فان جميع الممكنات من حيث انها كثيرة ممكنة كلا في الواجبات
واما العائق الى نقله من التعليقات فلا انها يؤيد كلامه وتحصيل مرامه فان النتيجة اللازمة من المقدمتين هي
ان مجموع الواجبين لا يكون واجباً ولا يستلزم ذلك ان لا يكون موجوداً لجواز ان يكون من حيث انه مجموع
واحداً ممكناً معلولاً مستنداً الى الاجزاء التي هي واجبة من حيث انها مفصلة كثيرة على ما مر غير مرة فاللازم غير مطلوب
وليس فيما نقله من العبارة دلالة على ان المراد بها اثبات التوحيد الفصل الثالث في ان واجب الوجود لا يقبل
القسمة الى اجزاء اصلاً اعلم ان القسمة على ضربين احدهما قسمة الكل الى الاجزاء وهو تجزيته وتحليله اليها سواء كانت
فعلية ام لا وقد يعبر عنه بعدم الانقسام ههنا ويعبر عن هذا المعنى بالاحدية وثانيهما قسمة الكلي الى جزئياته وهي عبارة
عن صحة فرض … الكلي تحصيلها لتمام كل منهم وهذا المعنى من القسمة يقابل الكل وتحصيل … لا بالتجزئة والتفصيل
بل بتجزئته والحمل على كثيرين مختلفين بالعدد هي الجزئيات سواء اختلف احادها بالمهية او لا ويعبر عن عدم قبول القسمة بهذا
تذكير لزيادة تبصرة ان المولى الجليل مظهر اسم الجلال الى الكلام هو عكس كلام اهل الكمال فانه تكرار النظر الى … ووجوه
من … واحال علته … فلما … اولا … وجوه
احترازات … اسار ما فانه ادعى ان وجود الواجب لا زائد عليه بل هو عين الوجود الخاص
واستدل عليه بانه لو كان وجوده زائداً عليه حتى يكون الفاعل موجوداً … من حد ذاته مع قطع النظر عن العوارض
موجوداً اولا معدوماً وكل ما كان كذلك كان ممكناً لان الصادق بالوجود لما … ذاته … لان الشيء ما لم يوجد

فكلا

للممكن ل

اذ من … القسمة

الوجود فلزمه تقدمه بالوجود على نفسه وانما يستغنيه فيكون معلولا لا يكون ممكنا لانا قلنا ان الوجوب عندنا على الاعم من انقضاء
الذات الوجود فاذا كان حلله مقتضيا لوجوده وكان واجبا لذاته فلا يكون الا علة لان الحكم في الامكان ووجود واجب
لا ممكن فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا فرق بين العلة والاقتضاء الا في العبارة فاذا كان الشيء مقتضيا
لوجوده كان علة لنفسه فيلزم المحذور فان قلت معنى الاقتضاء انه لا يمكن ان لا يكون موجودا الا ان يكون هناك تأثير
وتأثر حتى يلزم المحذور قلت عدم الامكان اما ان يكون للذات او لغيره وعلى الاول يكون الذات علة اذ لا معنى للعلة
الا ما يكون امتناع العدم بالنظر اليه وعلى الثاني يلزم احتياج الى الغير فلا يكون واجبا لذاته اذ حينئذ ان هذا
المعنى اي الحمل على كثيرين تحققهما بالعدد بالواحد وبالواحد يعد لا يتعين في جزئي العقلي اما الثاني فلما مر في الفصل
الثاني واما الاول فلما ذكره في هذا الفصل فلولا انه كان لمعلم الثاني في الفصوص وجوب الوجود لا ينقسم الى
اجزاء العلوم مقدارا كان او معنويا والا لكان كل واحد من اجزائه اما واجب الوجود فيكثر الواجب الوجود
واما غير واجب الوجود وهو اقدم بالذات من الجملة فيكون الجملة ابعد من الوجود هذا كلامه وبيان الحق
في السوال الثاني بعد معرفة ان الاولوية هي الاولوية العقلية حتى ان وجه التقدم على كميتها ما فيه الى اولوية
وجود المتقدم بحسب حكم العقل بعد ما نسبها الى الوجود ان الواجب والممكن اذا نسبها العقل الى الوجود
كذا الواجب اولى من الوجود فيحكم انه وجد الواجب فوجد الممكن فحصل بما حصل الاسناد وذلك ان تمام الكلام في
المرام بعد ما هو المقرر المشهور عند الجمهور ان الوجود يختلف بالاولوية والاولوية ان كل واحد
بالوجود من غيره مطلقا واجبا او ممكنا فلم يكن الواجب الا احدا وان الذي يعتبره من التقدم والاولوية انما هو
من الاولوية العقلية وان كل جزء عقليا او وهميا ذهنيا او خارجيا فانه اقدم واولى بالوجود من كله ويلزم
من هذا ان ما ظاهرا ان لا يكون للواجب تعالى جزء اصلا لا عقليا ولا وهميا ولا ذهنيا ولا خارجيا فلا يكون
جنسا ولا مادة ولا صورة ولا عرضا سائرا في الحكم لهذا ولان العرض محتاج الى الموضوع فلم يكن عرضا غير سائر
اليه فيكون مجردا فردا احدا صمدا لم يكن له ذاتي اصلا لا جنسا ولا فصلا ولا نوعا فهذه بسيط او مركب واما
يكون حقيقة محققة لسائر الحقائق وخلاصة البيان ان العقل يحكم بتقدم الواجب على كل ممكن وبتقدم
الكل على كل جزء فلو كان للواجب جزء ممكن لزم تقدم ذلك الجزء لانه لو كان الواجب ممكنا لزم ان يتعلق الامر
والحكم الاول فان العقل يحكم بالمقدمة الثانية بتقدم جزء الكل عليه ما قيل بان الممكن الذي هو جزء الواجب
على هذا التقدير بعد ما كان فهو لاستلزامه الدور وخلاف ما تقرر اولا وهو حكم العقل بتقدم الواجب على
كل ممكن وذلك لما كفى في التفصيل ان يسمى فان خلاف ما لم يسلم انه او يتعدد الواجب وكلاهما خلاف ما فيها
واما المقدمة الثانية وهو ما حكم الكل على كل جزء وتقدم الجزء على كل فهو انه بين بنفسه قال قلت ان ارد
بتقدم الجزء عليها الكل فهو مراد الجزء التحليلي ليس بمتقدم على الكل بل مما حكم عليه ضرورة انه لم يكن شيء لم يكن متقدما وكلية الى
اجزاء وما لم يحصل ولم يتم الماهية كفصل اي التحليل وان اريد الجزء ثم لكن لا يكون من الدليل ان لا يحصل الواجب
القسمة الى الاجزاء التحليلية كالجنس والفصل قلت المراد الكلي وذات الجزء التحليلي متقدم على الجملة وان كان وصف
الجزئية موجودا فان الجملة وذات وصف التحليل اذا قسمها العقل الى الموضوعات العقلية بتقدم ذات جزء الجملة وذلك
ذلك لا ينافي ما مر وصف الجزئية ثابتا وذات الجزء بدون الوصف متقدم على الجملة ومع وصف الجزئية ليس متقدما
عليها كما ان ذات العلة بدون وصف العلية متقدم على المعلول ومع وصف العلية ليس متقدما عليه بناء على المضافة
ولا فرق في مجرد ذلك بين الجزء التحليلي والتركيبي وما يقال اعني الجزء اشارة بحسب الخارج على الاجزاء الاجزاء
عن الكل وصح التقدم في بعض الصور زمانا الى غير ذلك مما فصل في موضعه قبل هذا الجواب لا يكون هناك الحط لان ذلك

كان ذات الجزء التحليلي امر يتوهم العقل بمعونة الحكمة الوهم من المتصل الواحد فان اريد بذاته هذا المعنى فليس متقدما
على المتصل ولكن ابدا ما حد هذا الجزء وما اعتبر فيه فهو ذلك بعينه فلا تقدم فيه وبالجملة ليس في هذا الكلام ما يحل العقدة وتحويل
لا يكون ان يحمل العقل بمعونة الوهم يفصل الجزء لا يحصله فذاته يحصل غير يحصل والمراد هذا الامر التحصيل الغير المتصل وتقدم
على الكل ثم الوجه الذي هو ظاهر الى المصنف اشار الى جواب ايراد او هل هو المراد وارد على هذا المسلك ان الاجزاء
التحليلية كالجنس والفصل ليس جزء منهما مطلقا ولا في الخارج فان الامر البسيط الذي لا تعدد فيه اصلا في الخارج لا في ذاته
ولا في وجوده اذا وجد في العقل فصله العقل الى مفهومين متغايرين وهذا التفصيل والتعدد انما يحصل في هذا الوجود
دون الوجود الخارجي فيكون البسيط لازما لما فيه بالنظر الى الوجود الذهني والتركيب في الوجود الذهني فلا يكون المقدم
مطلقا ولا في الوجود الخارجي محتاج الى غيرها في ذاتها ووجودها الخارجي بل عند حصولها في الذهن ولا يلزم انتفاء كلية
ولزومه الامكان اقول ان الحكم هذا غير وارد اصلا اما اولا فلانه حكم في المعارف المتصورة واما ثانيا فلما مر في
الفصل الثاني من ان الواجب لا ماهية له والحق انه ممنوع مسلم لكن فيه نوعه والفصل مسلم لها وبهذا
يظهر امتناع كون الواجب جنسا او فصلا او نوعا على ما فصله في موضعه واما ثالثا فلما اشار اليه المصنف في ذلك الكتاب العزيز
وغيره من ان المعنى في هذا المقام ليس الا الاجزاء المستلزمة للكثرة الخارجية وهي الاجزاء الخارجية والعقلية الموجودة
فيها لا مطلق على ما يتعدد من ظواهر عبارته وصريحه واما رابعا فلما ذكره المصنف صريحا على كون التقدم راجعا
الى حكم العقل بالاولوية في الوجود على ما اشار اليه فانا اقول ذلك الايراد غير وارد وتبيينه يتوقف على امرين احدهما ان الاجزاء
العقلية والثاني تقدم الجزء على معلولها ثم اشار الى الحكم الاول فقال على ان الاجزاء العقلية ليست اجزاء
له حال حصوله في الذهن كما هو المشهور حتى يكون ما يحصل من الانسان في الذهن حيوانا ناطقا هناك فانه
هناك كيفية ليس بها على ما ذهب اليه المحققون وليس هناك حيوانا ولا ناطقا وتوضيح ذلك ان الاجزاء العقلية
ما يكون منه الاقسام العقلية في كيفية تركب الجسم منه فاختلفوا فيه على مذاهب اربعة وذلك لان هذه الاجزاء اما ان
يكون صور الامور متعددة او لا وجود وعلى الاول اما ان يكون تلك الامور موجودة بوجود واحد او بوجودات
متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك الصورة جزءا من امور متعددة في الخارج او لا فهذه احتمالات اربعة
ذهب الى كل واحد منها مذهب والمختار عند الاكثرين هو الرابع وهو كون الامر واحدا غير مأخوذ من متعدد
الا ان المشهور عند الجمهور ان تلك الاجزاء اجزاء لتلك الماهية في الوجود العقلي والبناء لتسميته الى المحل والعقل
محل لها وانه والمحقق المصنف قد يكون بعد اختيار ما هو المختار عنده وخالف الجمهور في هذا المشهور فقرر انها
اجزاء بحسب الامور وتركيبها الذهني على ما يعتبره ونسبها الى العقل ليس لكونه محلا قابلا لها بل لكونه فاعلا
بالنسبة والتفصيل والتمييز والتحصيل على ما اشار اليه بقوله بل الاجزاء العقلية تعمل العقل التي الهامش يسمى الجزء
حيث يكون الانسان وهو الخارج الى الحيوان والناطق يعني وانما هو حيوان ناطق لكنهما لما وجدا في تحصيل الانسان
من تركيبهما بل هو شيء يعمل العقل الانسان انهما نوعان من التعميم فرأيناه حاصل مثل التعميم لكنهما
امر واحد وهو ذلك الشيء وذات كل واحد منهما بعض من او واحد بعض بحسب اعتبار العقل وتعمله وليس ولا
واحد منهما او اعتباره وحصوله بعض من حصول ذلك الامر بحسب حكم العقل ونعم يتم العقل اياه بتصف
ذوات الاجزاء بصفة الجزئية ويشك ذلك الواحد منها عقلا من الكثرة والاقل في الخارج الامر واحد وكيف من
امرين يركبها انحاد يا على ما يطلع تفصيله في الفصل الذي عن هذا اما بعد الى تبيين الامر الاول ثم اراد ان يبين
الامر الثاني فقال ثم اعلم ان تقدم العلة على المعلول ليس بحسب وجودهما في نفس الامر فانهما يوجدان معا والامر

يختلف المعلول عن العلة الا انه يصح بل يجب ان يقال العلة فان العلة اذا العدد و معلوله الى الوجود كذا العدم اوله
منه والمعلول العدم ونفرع على هذا الفرق والبعد بانه وجد العلة فوجد المعلول وهذا الحكم شامل للاجزاء العقلية التحليلية
ايضا فان العقل اذا قاس الشيء وذوات جزئه التحليلية الى الوجود يحكم بانه ما لم يوجد اجزاؤه لم يوجد الشيء مثلا
يحكم بانه وجد جزء الملك فوجد الملك وان كان وجوده التصديق في ضمن وجود الملك وليس ان يصدق اجزاؤه — تحارل فتحدل
في نفس الامر لان هذا التقدم ليس بحسب الاوصاف نفسه او من متغايرين فيها حتى يلزم ان يكون في نفس الامر واحدا والعقل
يعتبر جزئية وينسبه مع ذلك الى الوجود فيحكم باقربه من الوجود وكذلك يحكم بانه وجد الحيوان فوجد الانسان
وان كان اجزاؤه واحدا في الخارج فان هذا الامر من حيث انه حيوان يكون العقل اقرب الى الوجود من حيث انه انسان
على ما هو المشهور عند الجمهور ولذلك عند هذا من خواص الذاتي ثم بعد تبيين الامرين شرع في تقرير المراد ورد الايراد
فقال اذا عرفت ذلك فلا اخفاء في ان سلسلة العلل والمعلولات مرتبة عند العقل بحسب القرب من الوجود والبعد عنه
فانه يحكم بانه وجد العلة فوجد المعلول ثم معلول معلوله ثم معلول معلوله وهلم جرا ولا شك ان كل ما في هذه السلسلة فهو
معلول سوى ما كان مبدأ فلو كان للواجب بالذات اجزاء عقلية او غير عقلية كانت متقدمة عليه لامر فيكون
الواجب في غير مبدأ السلسلة فيكون معلولا هف اقول هذا ايضا تقرير الجواب على ما قرره صاحب الكتاب
وجه ما فيه وكان ان اتى ما يناقضه على ما اشير اليه وما يتعلق ان يتشكله انه ليس له حل ان يقول انه يلزم على
كمعه هذا الكثير كون العلة اجزاء العقل هذا ظاهر بعض الامور يشبه ليجوز كون المبدأ تمام الكل والعلة ما ورده
يستلزم ان يكون للكل جزء عقلي غير مباينة هنا واله التحليلية المعدارية وهل هذا الا التم الى لان يحث عن الاول
بان العلية وان كان بما هو عليه غير مستلزمة لكون العلة موجودا بذاته على حدة الا ان العلة التي هي اخص منها
يستلزم هذا اظا الاخير فالمبدأ الاول لوجوب كونه فاعلا يجب ان يكون بالفعل واحدا فلا يكون كليا اصلا بل
كان اصلا الكل احصل ويمكن ان يبين انتفاء بوجوه اخر امتناع كونه كليا بل جزءا مطلقا وعلى الكل بان
الكثرة مرضية فالاجزاء غير مشكوكة بل الكل واحد فلا يكون علة مرتبة ومنشاء الاشكال احدهما بالقوة مطلقا
وقد اشار الى هذا الفعل على انه قال احد بالفرق بين العلة والمتقدم بالعلية فيقول كل علة متقدم بالعلية من غير عكس ولا لازم
اطراد من التسمية الافراد يسهل عليه تقرير او كونها فاعلة فانه مع وضوحه لا يغني دفعه وبالجملة خلاصة الكلام على
ما يعتمده القواعد التي قررها المص قدس سره ان الناقد بحسب حكم العقل من علاقات الامكانات فكل موجود ممكن وكل ممكن معلول
مفعول وكل معلول له فاعل موجود فكل موجود له فاعل موجد ولا يلزم ان يكون كل متقدم فاعلا او علة متقدم
نعم المبدأ الاول لكونه منتهى سلسلة الايجاد والوجود يجب ان يكون موجودا فاعلا مستقلا في الايجاد والوجود بالفعل
ويلزم ان يكون واحدا حقا فلا ما حد غير مركب اصلا ولا متقدم عليه شيء لا فعلا ولا عقلا فلم يكن جنسا ولا فصلا ولا نوعا
ولم يتصور له مثل ذلك شيء فلم يكن جسما ولا متحيزا ولا كما فهو الاحد الصمد الفرد الحق الواحد فعل ويمكن الاستدلال بان
الواجب ليس له جزء تحليلي بانه لما كان الواجب نفس هو الوجود المؤكد فجزؤه التحليلي اما وجود مؤكد او لا او لا
على الاول يلزم كونه ايضا واجبا بناء على ما سبق تقريره من المقدمات حيث ثبت ان معنى الواجب هو الوجود
المطلق وعلى الثاني يكون ذلك الجزء ممكنا لان ما عدا الوجود المؤكد لا يكون واجبا وقد تقرر عندهم ان الجزء التحليلي
لا يخالف الكل في الماهية والجعل واذا انعقد ذلك فيقول ما تصور ان يكون له جزء تحليلي يلزم ان يكون له جزء خارجي
فيكون الواجب ممتنعا الى الجزء الخارجي هف بيان الملازمة ان ذلك الجزء ان كان وجودا مؤكدا كان واجبا
فيكون موجودا بالفعل لا جزءا له تحليليا مع انه يلزم تعدد الواجب وان كان غير الوجود المؤكد يكون ممكنا
فيغاير الكل بالعين فيكون جزءا خارجيا هف لا تحليليا مع انه يلزم تركب الواجب من الممكن فظهر انه لا يمتنع لنا
الاجزاء المعدارية واما الاجزاء العقلية كالجنس فيظهر امتناعها ايضا بما ثبت ان الجنس عندهم

٤١

انما يحصل بالحس والفصل ولا يكون موجودا ابتداء لاحتياجه الى الفصل المحصل وبوجه او متصل لاي مراد ان
يكون احد الجزئين على الوجود المؤكد او كلاهما عينه او لا شيء منهما عينه وعلى الاول يكون الواجب ذلك الجزء فيكون
الجزء الاخر خارجا عنه وعلى الثاني يلزم تعدد الواجب وعلى الثالث لا يكون المركب منهما واجبا لاحتياجه الى الاجزاء
بيوت م — التي ليست على الوجود اقول فيه بحث اذ لا يخفى ما فيه من وجوه المنع والنقض والفساد والانحراف عن السداد ولا
يخفى انه الضعيف يخف جدا وسخيف اسخف من نسج العنكبوت وهو مهدوم ومنقوض اجمالا وتفصيلا اما الاول
فلانه لو تم ما تصوره حيث تصور انه ما تصور ان يكون له جزء تحليلي يلزم ان جزءا خارجيا لزم ان يكون لكل متصل
واحد اجزاء غير متناهية بالفعل فان قبل ايراده في بيان الملازمة جار في كل متصل فان الجزء التحليلي من قطعة
واحدة من الماء يلزم تعدد المياه فلم يكن الكل ماء واحدا وان لم يكن كان مغاير الكل بالعين فيكون جزءا خارجيا
لا تحليليا والذي تراءى في جواب هذا الجملة جواب ذلك واما الثاني فلانه لا يلزم ان الجزء التحليلي لو كان وجودا
مؤكدا كان واجبا لذاته وقوله جزء التحليلي لا يتوقف على ما فرع ومبان الوهم ايهام العكس فان الذي يلزم ويتوقف
ان الواجب لذاته وجود متأكد ولا يتوقف على هذا ان كل وجود متأكد واجب لذاته يستقل حيث لا ينعكس الموجبة
الكلية كلية وثانيا فانه لو سلم لزوم كونه واجبا لذاته فبطلان اللازم ثم وثالثا فانه ان اريد الموجود بالفعل
حيث قال في بيان الملازمة فيكون موجودا بالفعل لا جزءا تحليليا والجزء العقلي معروض لوجوده او في غير الكل
فهو ممنوع ولم يلزم من كونه واجبا ان يكون واجبا على حدة ولم لا يجوز ان يكون بعضا من واجب لا واجبا برأسه
لا يلزم اه — على حدة واستحالة هذا اجماعي ليست من شيء مما قدمه وهل الكلام الا فيه وهو اول المسألة وعلى هذا يكون جزء بالعقل
ولا تعدد الواجب وان اريد ما يقابل القوة بمعنى ان ذاته غير معلوم فهب انه كذلك لكنه لا يستلزم ذلك
مطلوبه بل اللازم منه غير مط والمط منه غير لازم فان الذي لم يكن بالقوة ولم يكن متعددا فلا يلزم ان يكون موجودا
برأسه متصلا مستقلا بل غاية ما لزم منه عدم التعدد ومنه ان يكون موجودا وذلك يتصور بان يكون موجودا في ضمن الكل
جزءا كليا الموجود واحد ولا يلزم ان يكون موجودا او منفصلا مستقلا برأسه واحدا في على حدة منفصلا فالموجود
برأسه اخص من ذلك الموجود ولا يلزم من سلب الخاص سلب العام ورابعا فان الشرطية الثانية ممنوع وان
كان غير الوجود المؤكد كان ممكنا ممنوع ان اريد بالوجود المؤكد الوجود المؤكد الذي هو الكل بعينه وظاهر ان
مغايرة للكل غير مستلزم للامكان لجواز ان يكون المغايرة بحسب العقل وتحليله لا في الخارج وان اريد غير جنس الوجود
المؤكد فلا نم استلزامه للامكان لجواز ان يكون موجودا مؤكدا الا وجودا واستلزام ذلك لتعدد الواجب لو جرى للتوحيد
على خلافه ثم قوله في بيان الملازمة ان ذلك الجزء ان كان وجودا مؤكدا كان واجبا موجودا بالفعل لا جزءا تحليليا
ممنوع ولا نم استلزام ذلك لتعدد الواجب والذي يرده سابقا من قوله ولما كان الواجب هو الوجود المؤكد فجزؤه
جب — التحليلي اما وجود مؤكد او لا وعلى الاول يلزم كونه واجبا بناء على ما سبق من المقدمات حيث ثبت ان معنى الوا
هو الوجود المط وعلى الثاني يكون ذلك الجزء ممكنا لان ما عدا الوجود المتأكد لا يكون واجبا تعليل عليل غير محصل
ولا يحصل به المرام ولا يتم الكلام فانه مبني على دعاوى ممنوعة ومقدمات مقدوحة ولو كان معنى الواجب هو
الوجود المطلق يكون وجودا مؤكدا الا انه اراد الوجود المط وجود مؤكد ودون اثباته خرط القتاد وبه يدور
وجوه من الفساد وخامسا بالمناقشة في قوله فيغاير الكل بالعين فيكون جزءا خارجيا مبني على ان الاختلاف
بالوجوب والامكان في الاجزاء التحليلية العين المميزة مستلزم للاختلاف بالعين وللمناقشة فيه مجال ولم لا يجوز ان يكون
وجود واحد واجبا نظرا الى اجزائه الكل ممكنا الى جزء كما اخر العين المميزة وهذا وان لم يكن صحيحا لكنه صحيح الزاما بناء
على زعمه حيث زعم ان الوجود المط واجب نظرا الى ذاته ممكن نظرا الى غيره كما صرح به في حواشيه على حواشيه
على الشرح الحمد لله بيده والجزء التحليلي ليس وجودا غير وجود الكل ثم هذا انما يتعلق العلل بعد ابطال لا و
تقرير او نهم في هذا المختلج جوابه فان منهم من قال لو كان جزءا تحليليا ممكن وجد الى الفعل ولو امكن فلنكن فانه